

نقولات العلامة الحلي لاختلافات فقهاء الامامية في فقه المعاملات في كتابه :مختلف الشيعة في احكام الشريعة. دراسة فقهية مقارنة

Al-Allamah al-Hilli's quotes on the differences among Imami jurists
regarding the jurisprudence of transactions in his book

“The Shiite Differences in the Rulings of Sharia - A Comparative Jurisprudential Study”

أ.م. د. حنان جاسب محمد الكناني
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
التخصص الدقيق: الفقه المقارن

Researcher's Name: Assistant Professor Hanan Jassib Muhammad Al-Kanani
Workplace: Imam Al-Kadhim (peace be upon him) College of Islamic Sciences, University
Specialization: Comparative Jurisprudence
Shariaa.lecturer4@alkadhum-col.edu.iq

اتفق عند المحدثين والمعاصرين
في المسألة، وهل هذا الاتفاق عند
المحدثين والمعاصرين يكون موافق
لاختلاف الذي ذكره العلامة الحلي في
كتابه ام مخالف للاختلاف الذي ذكره
وهذا ما سنوضحه في ثنايا البحث
العلمي، اي بيان اراء الفقهاء الامامية
المحدثين والمعاصرين من المسائل التي
نقلها العلامة الحلي لاختلافات الامامية
في كتابه مختلف الشيعة في احكام
الشريعة .
الكلمات المفتاحية : نقولات - العلامة
- الحلي - فقه - المعاملات

بسم الله الرحمن الرحيم
الملخص:
ان موضوع نقولات العلامة الحلي
لاختلافات فقهاء الامامية في فقه
المعاملات في كتابه مختلف الشيعة
في احكام الشريعة دراسة فقهية
مقارنة عند فقهاء الامامية، هو من
الموضوعات الفقهية المهمة التي
اختلف فيها الشيعة الامامية المتقدمين
والمتأخرين ،محور دراستي لهذه
المسائل هي عند الفقهاء المحدثين
والمعاصرين والمقارنة بينها، للوقوف
على هذا الاختلاف الذي كان موجود
هل يبقى نفسه اختلاف، ام يحدث

العلامة الحلي في كتابه التي حصل فيها الاختلاف عند الشيعة الامامية، وهي البيع ويشمل مسألة المرابحة، والمواضعة، والارش في العيوب لانها مسائل قائمة على البيع، ومسألة الميراث ويشمل طلاق المريض لزوجته وحرمانها من الميراث، وميراث الحبة لانها مسائل قائمة على الميراث، وما يندرج تحتها من مسائل فقهية تناولها الفقهاء، لان البيع والميراث من المسائل التي تخص فقه المعاملات لانها تقع بين الافراد وتخصهم في امور دينهم ودنياهم. واشتمل البحث على اربع مباحث، وكل مبحث مقسم الى عدة مطالب، اشتمل المبحث الاول: حياة العلامة الحلي ونشأته، واشتمل على مطالب ست، الاول: اسمه وولادته، والثاني: اقوال العلماء فيه، والثالث: شيوخ العلامة الحلي، والرابع: تلامذته، والخامس: مؤلفات العلامة الحلي، والسادس: وفاته، وأما المبحث الثاني: منهجية كتاب مختلف الشيعة في احكام الشريعة للعلامة الحلي، واشتمل على ست مطالب، الاول: بيان المصطلحات اللغوية والاصطلاحية لتسمية الكتاب، والثاني: منهجية العلامة الحلي في كتابه، والثالث: مميزات الكتاب، والرابع: محتوى الكتاب من حيث الكتب والابواب التي اشتملها الكتاب، والخامس: زمن تأليفه للكتاب، واهم الطبقات عليه، والسادس: محورية البحث، وأما المبحث الثالث: آراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات

Abstract:

The topic of Allamah al-Hilli's quotations on the differences of Imami jurists in the jurisprudence of transactions in his book "Mukhtalif al-Shi'a fi Ahkam al-Shari'a: A Comparative Jurisprudential Study among Imami Jurists" is one of the important jurisprudential topics on which early and later Imami Shi'a differed. The focus of my study of these issues is on modern and contemporary jurists, and the comparison between them, to determine whether this existing difference remains the same, or whether agreement has emerged among modern and contemporary jurists on the issue. Moreover, is this agreement among modern and contemporary jurists consistent with the differences mentioned by Allamah al-Hilli in his book or contrary to the differences he mentioned? This is what we will clarify in the course of this academic research, i.e., explaining the opinions of modern and contemporary Imami jurists on the issues that Allamah al-Hilli quoted on the differences of Imami jurists in his book "Mukhtalif al-Shi'a fi Ahkam al-Shari'a." Keywords: quotations - Allamah al-Hilli - jurisprudence - transactions

المقدمة:

ان هذا الموضوع من الموضوعات الفقهية المهمة، فقد تناولت في البحث فقه المعاملات اي كل معاملة تخص الافراد، وهي من اهم المسائل التي تناولها

العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في

احكام الشريعة في فقه المعاملات مسائل

البيع(المرابحة،المواضعة،الارش في العيوب)

واشتمل على مطلبين:الاول:اراء فقهاء

الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات

العلامة الحلي في المرابحة والمواضعة، واما

المطلب الثاني: اراء فقهاء الامامية المحدثين

والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في

الارش في العيوب، واما المبحث الرابع: اراء

فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في

نقولات العلامة الحلي في كتابه مختلف

الشيعة في احكام الشريعة في فقه

المعاملات الميراث طلاق المريض لزوجه

وحرمانها من الميراث،وميراث الحبة

واشتمل على مطلبين،المطلب الاول: طلاق

المريض لزوجه وحرمانها من الميراث،

والمطلب الثاني:ميراث الحبة للولد الأكبر .

المبحث الاول: حياة العلامة الحلي ونشأته

المطلب الاول : اسمه وولادته هو ابن

المطهر الحلي بن الحسن ويقال الحسين

بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي

،جمال الدين ،ويعرف بالعلامة ، ولادته

٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م ، من ائمة الشيعة الامامية

،واحد كبار العلماء والفقهاء،والحلي نسبة

الى مدينة الحلة في العراق،وكان من سكانها

مولدا ووفاته فيها ايضا. (الزركلي، ١٩٨٠)

،واختلفت الاقوال في ولادته ،ولكن الراي

الصحيح وفي ولادته ان العلامة الحلي ولد

في عام ٦٤٨ هـ وهو الصحيح من الاقوال

حسب ما رجحه العلماء (الكاظمي ،

١٤٢٥ هـ) .

المطلب الثاني: اقوال العلماء فيه

*قال فيه جده سديد الدين جمال

الدين ابو منصور الحسن بن سديد

الدين يوسف ابن زين الدين بن علي

بن المطهر الحلي عند ولادته قال فيه

جده سديد الدين انه ولد ولدي المبارك

ابو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر

ولد ليلة الجمعة في الثلث الاخير من

الليل ٢٧ رمضان من سنة ٦٤٨ هـ (الحلي،

١٤٠٤)

*قال ابن داود الحلي ت ٧٠٧ هـ (الحسن

بن يوسف بن المطهر الحلي هو شيخ

الطائفة وعلامة وقته وصاحب التحقيق

والتدقيق كثير التصانيف ،انتهت رياسة

الامامية اليه في المعقول والمنقول ،مولده

سنة ثمان واربعين وستمائة،وكان والده

قدس الله روحه فقيها محققا مدرسا

عظيم الشأن) (ابن داود، ١٩٧٢)

*قال محمد بن رافع السلامي ت ٧٧٤ هـ

(هو الحسن وقيل الحسين بن يوسف

بن المطهر الحلي المعتزلي الشيعي الذي

توفي في المحرم سنة ٧٢٦ هـ) (السلامي،

١٩٨٦)

*قال ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ

:الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي

عالم الشيعة وامامهم ومصنفهم وكان

اية في الذكاء ،وكان ابن المطهر مشهور

الذكر وحسن الاخلاق ،مات في شهر

محرم الحرام سنة ست وعشرين وسبع

موسى ابن طاووس وهو من مشايخ العلامة الحلي وكان عالماً فاضلاً، له عدة تصانيف توفي سنة ٦٧٣ هـ (طاووس، ١٤١٦)

*احمد بن موسى بن جعفر بن طاووس ت ٦٧٣ هـ وهو من مشايخ العلامة (الحلي ي،، ١٤٠٥)

*جعفر بن ائمة الشيخ جعفر بن محمد بن هبة الله بن غات ت ٦٨٠ هـ من مشايخ العلامة، لقب بنجم الملة والدين، وقد ذكره العلماء في مصنفاتهم، واثنوا عليه (القزويني، ٢٠٠٥)

*الشيخ عبد الله بن جعفر بن الصفا الكوفي وهو من مشايخ العلامة (البروجردي، ١٤١٠)

المطلب الرابع: تلامذته ان تلامذة العلامة الحلي كثيرون ولكن من اشهرهم

*تقي الدين بن صالح بن مشرف الطلوسي الجبعي العاملي، عالم عاملي ينسب الى بلدة طلوسة في الجنوب الشرقي لجبل عامل كان من افاضل عصر واتقيائه، وهو من تلامذته المشهورين، وهو كوالده صالح بن مشرف، وهو الجد الثالث للشيخ الشهيد الثاني زين الدين العاملي (جابر، ٢٠٠٩)

*محمد بن محمد بن ابي جعفر بن بابويه الرازي المعروف بقطب الدين، من وجوه الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة وهو من تلامذته، وقال عنه السيد التفرشي وروي عنه احاديث، وقال عنه

مائة عن عمر ثمانين سنة وكان في اخر عمره انقطع في الحلة الى ان مات فيها (العسقلاني، ١٩٧١)

*قال محسن الامين ت ١٣٧١ هـ: الملقب بالعلامة وهو لقب الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي والعلامة الحلي هو الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الحلي (الامين، اعيان الشيعة)

*قال الطهراني ١٣٨٩ هـ: هو العلامة الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن المطهر الحلي (الطهراني، طبقات اعلام الشيعة)

*قال صائب عبد الحميد: العلامة الحلي كبير علماء عصره في الفقه والاصول والكلام والحديث، زعيم الطائفة الشيعية، ذاعت مصنفاته بين جمهور المسلمين، له منزلة رفيعة بين اهل العلم وبين سائر الناس وعند السلطان، وهو اول من نشر المذهب الامامي في بلاد ايران من خلال مدرسته السيارة التي كان يتنقل خلالها بين المدن والامصار، له تصانيف تزيد على مئة وعشرين مصنفاً، اكثرها في الفقه المقارن والفقه الاستدلالي، ثم علم الكلام واصول الاعتقاد والحديث وعلم الرجال والتفسير والاخلاق، وما تزال معظم مصنفاته شغل العلماء حتى اليوم تدريساً وشرحاً وايضاحاً (الحميد، ٢٠٠٤)

المطلب الثالث: شيوخ العلامة الحلي

*جمال الدين ابو الفضائل احمد بن

نعشه الشريف الى النجف الاشرف ودفن الى جوار امير المؤمنين علي عليه السلام في حجرة ايوان الذهب الواقعة على يمين الداخل الى الحضرة الشريفة العلوية من جهة الشمال بجانب المنارة الشمالية ، وعند تعمير الروضة العلوية فتح باب ثان من الايوان الذهبي يفضي الى الباب الى الرواق العلوي، فصار قبر العلامة الحلي في حجرة صغيرة مختصة به على يمين الداخل ممرا للزائرين يقصدونه ، لها شباك فولاذي . (الحلي ا.، ١٤١١)

المبحث الثاني: منهجية كتاب مختلف الشيعة في احكام الشريعة للعلامة الحلي
المطلب الاول : بيان المصطلحات اللغوية والاصلاحية لتسمية الكتاب

***المختلف في اللغة:** هو من الاختلاف وهو ضد الاتفاق ، وهو اسم فاعل من الاختلاف وهو ضد التردد (الفوري، ٢٠٠٧)، وعرف انه من اختلف الشيطان اي لم يتفقا (سانو، ٢٠٠٦)، واما المختلف اصطلاحا: من الاختلاف اي من اختلف الشيطان، اي لم يتفقا ولم يتساويا، وخالفته مخالفة وخلافا وتخالف القوم واختلفوا اي اذا ذهب واحد الى اختلاف ما ذهب اليه الاخر، وهو ضد الاتفاق، والاسم الخلف والخلاف ، وعندما نقول الاختلاف اي التفاوت وهو مصدر اختلف ، وهو افتعال من الخلاف ، وهو ان يتقابل رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي فيه (عبد المنعم)

المجلسي ثقة جليل القدر (الجواهري، ١٤٢٤)

*الشيخ ضياء الدين ابو محمد هارون بن الحسن بن علي بن الحسن الطبرسي، وقال عنه صاحب الرياض انه فقيه فاضل عالم محقق مدقق من تلامذة العلامة الحلي (الخوانساري م.، تهران)

*الشيخ حسن بن الحسين بن الحسن بن معاتق فاضل عالم فقيه وكان من تلامذة العلامة الحلي (الصدر، تكملة امل الامل) **المطلب الخامس: مؤلفات العلامة الحلي**

مؤلفاته كثيرة تجاوزت المائة وعشرين مصدر وسنذكر اهم مؤلفاته الفقهية والاصولية، ومن اشهر مؤلفاته الفقهية *مختلف الشيعة في احكام الشريعة وهو محور بحثنا في اختلاف فقهاؤنا الشيعة الامامية، وكتاب تهذيب طريق الوصول الى علم الاصول ، ونهاية الوصول الى علم الاصول، وقواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام، منتهى المطلب في تحقيق المذهب، وتلخيص المرام في معرفة الاحكام، وتحرير الاحكام الشرعية على مذهب الامامية ، وتذكرة الفقهاء (الزركلي خ.، ١٩٨٠)، وغاية الاحكام في تصحيح تلخيص المرام (الطهراني ا.، الذريعة) وغيرها الكثير من الكتب التي فيها العلامة الحلي.

المطلب السادس : وفاته

توفي العلامة الحلي سنة ٧٢٦ هـ - ١٣٢٥ م (الزركلي، ١٩٨٠)، وعندما توفي العلامة الحلي في مدينة الحلة السيفية حمل

واما الخلاف في اللغة : وهو من الاختلاف وهو ضد الاتفاق (حسن، ١٩٩٨)، وهي من رجل خالفه اي كثير الخلاف وقوم خالفون،اي مخالفون في الامر (الفراهيدي، ١٤٠٩)، واما في الاصطلاح :وهو مصدر خالفته مخالفا وخلافا (الطبرسي، ١٩٩٥) ومخالفة أوامر الله غير جائز في الشريعة الإسلامية

*الشيعة :اي علماء وفقهاء الشيعة الامامية بدا من اول فقيه الى فقهاء القرن السابع الهجري اي عصر ابن ادريس الحلي رحمه الله ،فقد اشتمل على عصر المتقدمين والمتأخرين ، المتقدمين من القرون الاولى الى عصر الغيبة ، والمتأخرين بعد عصر الغيبة الى عصر ابن ادريس الحلي ، فيشمل الكتاب على اختلاف فقهاء الشيعة الامامية في جزئيات المسائل الفقهية ، اي الاساس اتفاق الفقهاء بالمسائل اي العموم ، ولكن مختلفون بالجزئيات .

*في احكام الشريعة :اي الاحكام التي تخص الشريعة الاسلامية من فقه الطهارات والعبادات والمعاملات والجنائيات وغيرها من ابواب الفقه .

المطلب الثاني : منهجية العلامة الحلي في كتابه، واسباب تسميته وتأليفه للكتاب

*مختلف الشيعة في احكام الشريعة كتاب ذكر فيه موارد الاختلاف الواردة بين اقوال علماء الشيعة الامامية فقط، ثم تطرق الى ذكر ادلتهم والترجيح الى

ما يذهب اليه وقال العلامة الحلي في سبب تسميته بمختلف الشيعة في احكام الشريعة قال: ذكرنا فيه خلاف علمائنا خاصة ،وحجة كل شخص ،والترجيح لما يصير اليه (الحلي ا، ١٤١٢)

المطلب الثالث: مميزات الكتاب

*امتاز كتابه الفقهي بانه متكامل من كتاب الطهارات الى الديات،وقد احتوى على فتاوى الفقهاء الامامية مع ذكر ادلتهم التي اعتمدها في كتبهم الفقهية،وقد امتاز الكتاب بالوضوح والترتيب والاستدلال (الحلي ا، ١٤١٢) *مختلف الشيعة كتاب ذكر فيه اختلاف فقهاء الشيعة في الاحكام الشرعية ،وحجة كل واحد،وترجيح ما يختاره العلامة ،ويعد الكتاب دوره فقهية كاملة من كتاب الطهارات الى الديات،واشار العلامة في الكتاب الى اوجه الاختلاف لدى فقهاء الشيعة الامامية حتى عصره للعلامة ، وهو يتناول الموارد الاختلافية الفرعية الموجودة عند الامامية ،وقد اتبع العلامة في كتابه منهج الجمع والتفصيل لاراء فقهاؤنا القدماء، ومن فوائد ومميزات كتاب المختلف للشيعة في أحكام الشريعة هو العلم بالمسائل الاختلافية وتمييزها عن المسائل المجمع عليها عند فقهاء الشيعة الامامية ،ففي بعض الاحيان يذكر ان المسألة اجماع ، ولكن فيها مخالف او مخالفين اختلفا في المسألة (الجعفري، ١٤٢٨)

المطلب الرابع: محتوى الكتاب من حيث الكتب والأبواب التي اشتملها الكتاب

احتوى كتابه على جميع ابواب الفقه، والكتاب محقق في تسعة اجزاء، فقد اشتمل الجزء الاول على كتاب الطهارات واشتمل على ابواب ومنها باب المياہ واحكامها الماء القليل، وباب الغسل، وباب التيمم في وقته، وباب النجاسات، واما الجزء الثاني اشتمل على كتاب الصلاة واحتوى على مقدمات الصلاة، واوقاتها وتقسيم وقت الصلاة الى اول واخر، واما الجزء الثالث فيه تكملة لكتاب الصلاة وقد اشتمل على قضاء الصلوات بالمضايقة والمواسعة، وبيان انواع الصلاة وما يتعلق فيها من موضوعات، واما الجزء الرابع فقد اشتمل على كتاب الحج وشرائطه وانواعه والاستطاعة ومعناها واحكامها، واما الجزء الخامس اشتمل على كتاب المتاجر التجارة والبيع، والجزء السادس اشتمل على كتاب الديون وما يتعلق بها من الحوالة والكفالة والوصية وغيرها، واما الجزء السابع اشتمل على كتاب النكاح واحتوى على المحرمات، والعدة بانواعها، واما الجزء الثامن كتاب العتق وتوابعه، وما يتعلق به من مسائل شرعية، والجزء التاسع والاخير فقد احتوى على كتاب الفرائض وما يتعلق به من الحبوة والميراث، ففي الجزء الاول قسم الكتاب الى ابواب، واما بقية الاجزاء فقد قسمت الى فصول عدة.

المطلب الخامس: زمن تأليفه للكتاب، واهم الطبقات عليه

* شرع المؤلف العلامة الحلي في تأليفه للكتاب قبل عام ٦٩٩هـ، وانتهى منه العلامة في الخامس عشر من ذي القعدة في ٧٠٨ ثمان وسبعمائة (الجعفري، ١٤٢٨). * كتاب مختلف الشيعة في احكام الشريعة للعلامة الحلي جزءان في مجلد واحد، طبع في ايران بتصدي الشيخ احمد الشيرازي سنة ١٣٢٣ هـ - ١٣٢٤ هـ (العاملي، ١٤١٤).

* طبع الكتاب الطبعة الاولى في تسعة مجلدات اجزاء، في قم مركز الابحاث والدراسات الاسلامية سنة ١٤١٢ هـ - ١٤١٨ هـ (البابلي، ١٤٢٣).

المطلب السادس: محورية البحث

البحث قائم على مسائل تناولها العلامة الحلي في كتابه المختلف وهي من المسائل التي اختلف فيها الشيعة الامامية من حيث حكمها من خلال بعض المسائل فمنهم من اجازوا هذه المسائل، ولكن اختلفوا في جزئياتها وقد تم ذكرها في البحث، فقد تناولت هذه المسائل الاختلافية (المراحة، والمواضعة، الارش في العيوب، طلاق الرجل المريض لزوجته وحرمانها من الميراث، وميراث الحبوة) التي ذكرها العلامة الحلي، واجريت عليها مقارنة للفقهاء المحدثين والمعاصرين من خلال الرجوع الى اراء الفقهاء المحدثين والمعاصرين وفتاواهم في كتبهم الفقهية،

ومعرفة هذه المسائل هل تم الاتفاق عليها ام انها بقت محل اختلاف بين فقهاء الشيعة الامامية المحدثين والمعاصرين. اي بيان اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين ومدى اتفاقهم واختلافهم للفقهاء المتقدمين والمتأخرين في المسائل التي نقلها العلامة الحلي . ويعد العلامة الحلي ناقلاً لراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين لانه لم يلتقي بهم جميعاً، وانما كان ناقلاً عنهم ما روي عنهم من خلال ارائهم في كتبهم ، فانه لم يلتقي بالشيخ الطوسي والطبرسي وغيرهم وانما نقل عنهم ما ذكر في كتبهم الفقهية مثل كتاب الخلاف والمبسوط وغيره من الكتب الفقهية التي نقل عنها اراء الشيعة الامامية . والمقارنة بين الاقوال ، وتناول الباحث الاختلاف في المسائل ولكن لم اكرر اراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين لان العلامة الحلي ذكرها مع الادلة عليها مع ترجيحه لاحد الاراء بالدليل ومناقشتهم ، وانما وضحت ذلك بالاجزاء والصفحات خشية من التكرار في البحث فقد تناولت فقط اراء الفقهاء المحدثين والمعاصرين وادلتهم والمقارنة بينها مع اراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين وكان عنوان البحث نقولات العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة في مسائل فقه المعاملات البيوع(المرابحة،المواضعة،الارش في العيوب) والميراث(طلاق المريض وميراث الزوجة المطلقة،وميراث الحبوّة)،المرابحة

والمواضعة هي نوع من انواع البيوع قائم على الربح او الخسران ،واما الارش وهو يكون عند العيوب بالمبيع فللمشتري الخيار بالارش ، فخير البيع هو نوع من انواع البيوع . واما طلاق المريض وميراث الزوجة والحبوة فهي من الموضوعات الفقهية الخاصة بفقه المعاملات .لان فقه المعاملات قائم على الاحكام او التشريعات التي تنظم العلاقات بين الناس وهي علاقات متغيرة ومتبدلة تبعاً لتغير المجتمع وتبدل المصالح (مجلة تراثنا، ١٤١٤)، وعرفت بأنها المعاملات التي تنظم الحياة المشتركة بين الناس على اساس من العدل والإحسان (المدرسي، ١٤٣١)

المبحث الثالث: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في المعاملات مسائل البيع (بيع المرابحة ، والمواضعة، والارش في العيوب)

المطلب الاول: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في المرابحة والمواضعة

اولا: المرابحة في اللغة: هي اعطاء مالا مرابحة ،اي الربح بينهما وبعت الشيء مرابحة، ويقال: بعته السلعة مرابحة على كل عشرة دراهم درهم، وكذلك اشتريته مرابحة ولا بد من تسمية الربح (الزبيدي، ١٩٩٤)

واما المرابحة في الاصطلاح: هي البيع بزيادة على الثمن الاول والربح عليه ،اي بيع بزيادة عن ثمن الشراء ،وهو الثمن

ومعرفة هذه المسائل هل تم الاتفاق عليها ام انها بقت محل اختلاف بين فقهاء الشيعة الامامية المحدثين والمعاصرين. اي بيان اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين ومدى اتفاقهم واختلافهم للفقهاء المتقدمين والمتأخرين في المسائل التي نقلها العلامة الحلي . ويعد العلامة الحلي ناقلاً لراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين لانه لم يلتقي بهم جميعاً، وانما كان ناقلاً عنهم ما روي عنهم من خلال ارائهم في كتبهم ، فانه لم يلتقي بالشيخ الطوسي والطبرسي وغيرهم وانما نقل عنهم ما ذكر في كتبهم الفقهية مثل كتاب الخلاف والمبسوط وغيره من الكتب الفقهية التي نقل عنها اراء الشيعة الامامية . والمقارنة بين الاقوال ، وتناول الباحث الاختلاف في المسائل ولكن لم اكرر اراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين لان العلامة الحلي ذكرها مع الادلة عليها مع ترجيحه لاحد الاراء بالدليل ومناقشتهم ، وانما وضحت ذلك بالاجزاء والصفحات خشية من التكرار في البحث فقد تناولت فقط اراء الفقهاء المحدثين والمعاصرين وادلتهم والمقارنة بينها مع اراء الفقهاء المتقدمين والمتأخرين وكان عنوان البحث نقولات العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة في مسائل فقه المعاملات البيوع(المرابحة،المواضعة،الارش في العيوب) والميراث(طلاق المريض وميراث الزوجة المطلقة،وميراث الحبوّة)،المرابحة

الذي دفعه البائع حين شرائه، اي البيع بربح (المعجم الفقهي)
 ثانيًا: وحكم المربحة عند فقهاء الامامية جائزة ، لان الاساس والصحيح في بيع المربحة هو البيع بالتراضي بين العاقدین البائع والمشتري، والدليل على ذلك قوله تعالى (واحل الله البيع) (سورة البقرة، ٢٧٥) ، وقوله (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) (سورة النساء، ٢٩)
 ثالثاً: صيغة المربحة: بعتك بما اشتريت وربح كذا ، بعتك بما تقوم علي وربح كذا ،اي مقيدة بالربح (الشاهرودي، موسوعة الفقه الاسلامي)
 رابعاً: شروط المربحة: من شروطها علم المتبايعين البائع والمشتري برأس المال وبمقدار الربح ، ولا بد ان يكون رأس المال معلوم ، ويقدر ما يربح اي يكون الربح معلوم ايضاً، ويجب ذكر النقد وكيفية الصرف اي الوزن والكيفية في الصرف في يوم ، ووزن المال (الشاهرودي، المعجم الفقهي لكتب الشيخ الطوسي، ٢٠٠٤)
 خامساً: واما المواضعة في اللغة: هي المراهنة، والمواضعة متاركة البيع، وواضعته في الامر ، اذا وافقته فيه على شيء (الجوهري، ١٩٥٦)، وعرفت ايضاً: من الوضعة اي الخسارة (ابن منظور، ١٩٠٥)
 *والمواضعة في الاصطلاح عرف تعريفات عدة منها: هي متاركة البيع، والمناظرة في الامر والمراهنة (شلبي)، وعرفت ايضاً: هي الموافقة ، وهي ما يتعارف الناس

عليه في اخلاقهم وعاداتهم ومعاملاتهم ، ويراد منها العرف او الاتفاق والمواضعة هي ما يتواضع عليه العلماء من المقاييس ، وما يؤصلونه من المباديء (سرور، ٢٠٠٨). وعرف كذلك: انه البيع بثمن اقل من ثمن الشراء، الثمن الذي دفعه البائع حين شرائه ، اي البيع بخسارة (فتح الله، ١٩٩٥)، وهو ان يخبر المشتري عن سعر الشراء وينقص منه مقداراً (الميلاني، ١٤٣٤)، وقيل هي المحاطة اي نقص من ثمن البيع ومنه بيع المواضعة اي المحاطة وهي خلاف المربحة وماخوذة من الوضع اي ان يبيع برأس المال ووضيعة معلومة (الغديري، ١٩٩٨)، وبيع المواضعة هو بيع خلاف بيع المربحة اي ان يبيع السلعة برأس مالها بعد ان يضع للمشتري منه شيئاً (قلعجي، ١٩٨٥)، واما عن سبب تسميته ببيع الوضعة وذلك لانه يحتوي على الطرح والتنقيص ، ويكون البيع بالمواضعة بنقيصة عن رأس المال (الصدر م، ٢٠١١)
 سادساً: حكم بيع المواضعة ان بيع المواضعة بيع جائز شرعاً عند جميع فقهاء الامامية (الهاشمي، ٢٠١٣)، والدليل على ذلك قوله تعالى: (واحل الله البيع) (سورة البقرة، ٢٧٥) ، وقوله تعالى: (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) (سورة النساء، ٢٩)
 سابغاً: صيغة بيع المواضعة هي ان يقول البائع بعتك بما اشتريته وبوضيعة

سأل عن الرجل يريد ان يبيع البيع فيقول ابيعك بده زاده دوازده او ده يازده فقال : لابس انما هذه المراوضة فإذا جمع البيع جعله جملة واحدة (الطوسي، ١٣٦٥)، ده يازده او ده دوازده كلمة ده كلمة فارسية معناها عشرة يازده احدى عشر ، دوازده اثنا عشر، ومعنى ده يازده اي يبيع ما اشتراه بعشرة بأحد عشر، وده دوازده اي يبيع ما اشتراه بعشرة باثنتي عشر، فالمرابحة هي جائزة عند الفقهاء اي عند التعامل بالربح، وجائزة لانها بيع بثمان معلوم والزيادة هي ربح للبائع، والنقيصة هي خسارة للبائع اي هي المواضة، فالمرابحة تشتمل معنيين عند فقهاء الامامية معنى المرابحة والمواضة (شليبي).

*عن ابي جعفر عليه السلام: قال: (عندما سأل عن الرجل يشتري المتاع جميعا بالثمن ثم يقوم كل ثوب بما يسوي حتى يقع على رأس ماله جميعا ابيعه مرابحة؟ قال: لا حتى يتبين له انما قومه) (الكليني، ١٣٦٧)

*وسئل ابا عبد الله عليه السلام في رجل يتاع ثوبا فيطلب مرابحة ترى بيع المرابحة بأسا اذا صدق في المرابحة وسمي ربحا دانقين او نصف درهم ؟ فقال : لا بأس) (الطوسي، تهذيب الاحكام، ١٣٦٥)

*عندما سأل ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع البيع فيقول: ابيعك يده دوازده، او ده يازده، فقال: لا بأس انما

اي خسران كذا، او بعثك بما تقوم علي وبوضيعة كذا، فالقيد يكون بالوضيعة او الخسران ، او الحط عنه كذا، اي انزال السعر (وجداني فخر، ١٣٨٣) فصيغتي الربح والمواضة تكون مقرونة بالصيغة اما صيغة ربح او خسارة .

وفي بعض الاحيان يطلق على المرابحة والمواضة بالمراوضة والمراوضة هي: المجاذبة في البيع والشراء، وما يجري بين المتبايعين البائع والمشتري من الزيادة او النقصان اي المرابحة او المواضة ، فنستطيع ان نطلق على المرابحة او المواضة بالمراوضة ، لانها تشمل المعنيين الزيادة او النقيصة (الانصاري، ١٤١٩)

ثامناً: الدلالة الشرعية من الكتاب والسنة النبوية على المرابحة والمواضة

أ: من الكتاب القرآن الكريم لم ترد كلمتي المرابحة والمواضة وإنما وردت آيات تدل على جوازها

١- قوله تعالى: (واحل الله البيع) (سورة البقرة، ٢٧٥) البيع الذي يكون فيه الربح او الخسارة في السلعة .

٢- وقوله تعالى: (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) (سورة النساء، ٢٩) اي تراض بين البائع والمشتري حول الربح او الخسارة .

ب- من السنة النبوية سنة محمد واله الطيبين الطاهرين وردت المرابحة والمواضة والمراوضة

*عن ابي عبد الله عليه السلام عندما

المشتري اذا عرف ان الثمن تسعون صح البيع وان لم يعرف ذلك بطل البيع وان كان يعرفه بعد الحساب (الحكيم، ١٩٨٠) وقال السيد الخوئي ت ١٤١٣ هـ: اذا قال البائع بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فإن عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع بل الظاهر الصحة اذا لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة (الخوئي، ج ٢، ص ٥٠)، وهذا ما قاله محمد الحسيني الروحاني ت ١٤١٨ هـ (الروحاني، ج ٢، ص ٥٤)، والتبريزي ت ١٤٢٧ هـ (التبريزي، ١٣٨٢)، ومن المعاصرين السيد الشاهروودي ت ١٤٤٠ هـ (الشاهروودي، منهاج الصالحين المعاملات، ٢٠١١).

وقال محمد الصدر ت ١٤١٩ هـ (اذا قال البائع بعتك بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فإن عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع، سواء عرفه فوراً او عرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة، كما لو قال: بعتك بمائة درهم مع خسران او مواضعه درهم في كل عشرة (الصدر م، ٢٠١١).

وقال محمد صادق الروحاني: اذا قال البائع: بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فان عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع بل الظاهر الصحة اذا الظاهر هو البطلان إذا

هذه المرابضة، فإذا جمع البيع جعله جملة واحدة، هو البيع يجعله جملة واحدة) (العالمي م، ١٣٨٢)

تاسعاً : مسائل المرابحة والمواضعة أو الوضعية أو المرابضة من المسائل التي ذكرها العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة وهي مسألة اتفاق على جواز المرابحة والمواضعة ، ولكن اختلاف بين فقهاء الامامية حول الجزئيات الخاصة بها ومن هذه المسائل اذا قال : بعتك بمرابضة ومواضعة العشرة درهما فما رأي فقهاء الامامية فيه ؟

*اتفاق الامامية على جواز المرابحة والمواضعة ، لكن الاختلاف بين الفقهاء في اعلام المشتري بالربح او الخسارة او عدم علمه ومعرفته ، فقد اختلف الامامية حسب ما ذكره العلامة الحلي في كتابه المختلف وهي من المسائل التي اختلف فيها المتقدمين والمتأخرين (الحلي ا، ١٤١٢)

وقال الفقهاء المحدثين في هذه المسألة ومنهم السيد محسن الطباطبائي الحكيم ت ١٣٩٠ هـ : (اذا قال البائع :بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فإن عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع ولكنه مكروه واذا لم يعرف المشتري ذلك حال البيع لم يصح وان كان يعرفه بعد الحساب وكذلك الحكم في المواضعة اذا قال :بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة فإن

لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة (الخويي والروحاني، فتاوى الخويي والروحاني)، وقال ايضا: اذا قال البائع: بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فان عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع، واما اذا لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب بطل البيع، وكذلك الحكم في المواضعة اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة (الروحاني م، ١٤٢٩) فالغاية من ذلك هو معرفة المشتري للمرابحة والمواضعة عند شرائه للسلع المتفق عليها، فالربح يقصد به المرابحة، والخسران هو المواضعة. فبعض الفقهاء اختلفوا في حالة عدم علمهم بالربح والخسارة.

واما راي الفقهاء المعاصرين في هذه المسألة راي السيد السيستاني قال: اذا قال البائع بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فان عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع وان لم يعرف المشتري ذلك حال البيع لم يصح وان كان يعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة، فإن المشتري اذا عرف ان الثمن تسعون صح البيع وان لم يعرف

ذلك بطل البيع وان كان يعرفه بعد الحساب (السيستاني، ج ٢، ص ٦٩) وقال الفيض: اذا قال البائع بعتك هذه السلعة بمائة دينار بزيادة نسبة عشرة بالمائة على رأس مالها، وقيل المشتري صح ايضا سواء علم برأس المال بعد ذلك عند تسلم الثمن واخذ المثمن ام لم يعلم نعم اذا ظهر كذب البائع ثبت له الخيار، واذا قال صاحب السلعة بعتك هذه السلعة برأس مالها بزيادة عشرة بالمائة او بنقصان العشرة بالمائة وبلا زيادة ولا نقصان في السلعة، فلذلك ان المشتري يعلم من الخارج مقدار رأس المال، في هذه الحالة ايضا اذا قبل صح، وايضا ان المشتري لا يعلم بالحال ولا يدري ان ما قاله البائع صحيح ومطابق للواقع او لا، ففي هذه الحالة اذا قال البائع: بعتك هذه السلعة بمائة دينار بزيادة نسبة عشرة بالمائة على رأس مالها، وقيل المشتري صح ايضا سواء علم برأس المال بعد ذلك عند تسليم الثمن واخذ المثمن ام لم يعلم، نعم اذا ظهر كذب البائع يثبت له الخيار (الفيض، ج ٢، ص ١٧٣) وقال محمد السند: اذا قال المشتري بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة، فإن عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع، والظاهر عدم الصحة ان لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال بعتك

لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة (الخويي والروحاني، فتاوى الخويي والروحاني)، وقال ايضا: اذا قال البائع: بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فان عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع، واما اذا لم يعرف المشتري ذلك حال البيع وعرفه بعد الحساب بطل البيع، وكذلك الحكم في المواضعة اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة (الروحاني م، ١٤٢٩) فالغاية من ذلك هو معرفة المشتري للمرابحة والمواضعة عند شرائه للسلع المتفق عليها، فالربح يقصد به المرابحة، والخسران هو المواضعة. فبعض الفقهاء اختلفوا في حالة عدم علمهم بالربح والخسارة.

واما راي الفقهاء المعاصرين في هذه المسألة راي السيد السيستاني قال: اذا قال البائع بعتك هذه السلعة بمائة درهم وربح درهم في كل عشرة فان عرف المشتري ان الثمن مائة وعشرة دراهم صح البيع وان لم يعرف المشتري ذلك حال البيع لم يصح وان كان يعرفه بعد الحساب، وكذلك الحكم في المواضعة كما اذا قال: بعتك بمائة درهم مع خسران درهم في كل عشرة، فإن المشتري اذا عرف ان الثمن تسعون صح البيع وان لم يعرف

*وأما الخيار اصطلاحاً فقد عرف تعريفات عدة منها: (هو يعد الحق الذي وضعه الشارع او وضعه المتعاقدان ويكون اما للبائع او للمشتري لو لهما معاً، فيكون مخيراً بين ابطال البيع او عدم ابطاله في مدة معينة (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية ، ١٤٢٩)، وعرف ايضاً: هو ما كان على خلاف المجرى الطبيعي في الخلقة الاصلية للشيء سواء كان ناقصاً في العين، او زيادة في العين (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية ، ١٤٢٩)، وعرف كذلك: الاختيار ، والتفضل ، والبديل ، وهو اسم بمعنى طلب خير الامرين فيقال الخيار لك او انت بالخيار اي اختر ما شئت (فتح الله، معجم الفاظ الفقه الجعفري ، ١٤١٥) وخيار البيع في الفقه الاسلامي على انواع منها خيار العيب، والشرط، والمجلس، والغبن، والتدليس، والخيانة، والاعسار وغيرها من أنواع الخيار .

*العيب في اللغة والاصطلاح

*العيب في اللغة : هو من العيب والعيبة، اي الوصمة والخلل والعيب الذي يكون في السلعة او الثمن (ابن منظور ج.، ١٩٠٥)

*وأما العيب في الاصطلاح: هو النقيصة ، وما يخلو عنه اصل الفطرة السليمة ، ويشمل العيب اليسير، والفاحش (البركيتي، ١٩٧١)، وعرف ايضاً: هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب

مائة مليون درهم بمعدل وسطي نزولي في النسبة المئوية بمقدار خمسة (السند، ج٢، ص ٧٤)

اذا محصلة الاقوال للفقهاء المحدثين والمعاصرين ايضاً مختلف فيها في الوقت المعاصر، اي اتفاق الفقهاء المحدثين والمعاصرين للفقهاء المتقدمين والمتأخرين حول اختلافهم في هذه المسألة فمنهم من قال بعدم صحة البيع عند عدم معرفة المشتري بالربح والخسارة، ومنهم من قال بالصحة والجواز في ذلك البيع، ومنهم من اوجب الخيار في البيع .

المطلب الثاني: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين لنقولات العلامة الحلي في مسألة الارش في العيوب

في العيوب ويشمل خيار العيب او الرد بالارش اي اذا كان هنالك عيب في السلعة وظهر بعد شرائها، وبعدها اكتشف ان بها عيب فهل يجوز ارجاعها، ام فيها الارش ، ام له حق الخياريين بين الرد والارش اي ان يطالب بالارش ؟ و قبل البدء بالمسألة لابد من بيان المفردات اللغوية والاصطلاحية للمسألة :

اولاً : المعاني اللغوية والاصطلاحية لخيار العيب، والرد بالأرش

*الخيار في اللغة والاصطلاح : فقد عرف تعريفات عدة منها

*الخيار لغة: هو اسم من الاختيار وهو طلب خير الامرين ، اما امضاء البيع او فسخه (ابن منظور ا.، ١٤٠٥)

الخبرة (حماد، ١٤٢٩)، وعرف كذلك :
بأنه العيب الذي يثبت به الخيار (سرور،
المعجم الشامل للمصطلحات العلمية
والدينية، ٢٠٠٨)

* خيار العيب كمصطلح مركب اضافي
مكون من كلمتين: هو من اشترى شيئاً

فوجد فيه عيباً فان له الخيار بين الفسخ
برد المعيب وامضاء البيع، فإن لم يكن
الرد جاز له الامسك والمطالبة بالأرش
،ولا فرق في ذلك بين المشتري والبائع
،فلو وجد البائع عيباً في الثمن كان له
الخيار بالعيب، وانه لا يتحقق فسخ
العقد بالعيب في كل مورد، واما يتحقق
جواز المطالبة بالأرش في بعضها(فتح الله،
معجم الفاظ الفقه الجعفري، ١٤١٥)،
وعرف كذلك خيار العيب: وهو ان يجد
بالمبيع عيباً ينقص الثمن فله الخيار، ان
شاء يختار المبيع بكل الثمن او يرده الى
البائع (البركيتي، ١٩٧١)، وعرف ايضاً:
بأنه الخيار الذي يثبت لمن تنتقل اليه
العين بعقد ما وفيها عيب (مرعي، ١٤١٣)

*الرد والارش في اللغة والاصطلاح ومن ثم
بيان الرد بالارش كمركب اضافي:

*واما الرد في اللغة فقد عرف: انه مصدر
من رددت الشيء، وهو ما صار عماداً
للشيء الذي تدفعه وترده
(الفراهيدي ا، ١٤١٠)

*واما الرد في الاصطلاح: هو منع الشيء او
صرفه، ورد الشيء وارجاعه (عبد المنعم
م، ج٢، ص١٣٩)

*الارش في اللغة: الدية، والخذش، وطلب

الارش، والرشوة، وما نقص في الثوب، لانه
سبب للارش، والخصومة بينهما راش، اي
اختلاف وخصومة، وما يدفع بين السلامة
والعيب في السلعة والاجزاء والاعضاء
والخلق (ابادي، ج٢/٢٦١)

*واما الارش في الاصطلاح فقد عرف عند
الامامية الجعفرية بانه: هو حق الجرح
الذي يؤخذ من الدية او ما يعطى في
الجراحات، وقيمة هذا الحق يقدره اهل
العلم والعدل (جرجس، ١٩٩٦)، وعرف
ايضاً: بانه التعويض المالي المقدر شرعا
(الزحيلي، ١٤١١)

*والرد بالارش اصطلاحاً كمركب اضافي:
هو ان يكون عند علم المشتري بالعيوب
التي فيها، والدليل على ذلك قول ابي
جعفر عليه السلام قال: (أما رجل اشترى
شيئاً وبه عيب او عوار ولم يتبرء اليه ولم
يتبين له فأحدث فيه بعد ما قبضه شيئاً
ثم علم بذلك العوار او بذلك الداء انه
يضي عليه البيع ويرد عليه بقدر ما
ينقض من ذلك الداء والعيب من ثمن
ذلك لو لم يكن به) (الكليني، الكافي،
ج٥، ص٢٠٧)

*ثانياً: تسميات خيار العيب، او خيار
الأرش، او ارش الخيار، او ارش البيع
هنالك تسميات عدة لخيار العيب ومنها

*يسمى خيار العيب في عرف اهل الفقه
بخيار النقيصة، وخيار النقيصة هو ان
يظهر بالمبيع عيب يوجب الرد او يلتزم

البائع فيه شرحاً لم يكن فيه ونحو ذلك (ابن منظور ج، ١٩٠٥)

* ويسمى خيار العيب بخيار العيب او الخيار الحكمي وهو الذي يكون سببه ظهور عيب في المبيع او استحقاق للغير فيه (بصمه جي، ٢٠٠٩) واغلب هذه التسميات هي عند فقهاء مذاهب الجمهور.

* ويسمى بالخيار الحقي (الصدر م، ما وراء الفقه، ١٤٢٧) ففي اصطلاح الفقهاء ان خيار العيب هو الخيار الذي يثبت بمجرد حكم الشارع، وينشأ عند توافر السبب الموجب له، دون احتياج الى اشتراط في العقد وقد اثبت الشارع هذا الخيار رعاية لمصلحة العاقد المحتاج اليه دون ان يسعى للحصول عليه (حماد، ١٤٢٩)

* ويسمى خيار التروي، او التروية اي التأني وعدم الاستعجال في البيع والشراء (الشاهرودي م، ١٤٣٧) وغيرها من التسميات الاخرى .

ثالثاً: الادلة على مشروعية خيار العيوب الارش من القران الكريم والسنة النبوية

• من القران الكريم لم ترد آيات قرآنية حول الارش، وانما وردت آيات قرآنية في النهي عن الغش والخداع في اخفاء عيوب السلعة، ومن هذه الآيات القرآنية

١- قوله تعالى: (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا

بهتاناً واثماً مبيناً) (الاحزاب، الاية ٥٨) ايذاء المؤمنين هنا من خلال غشهم وخداعهم لان الغش والخداع محرم ويسبب الايذاء للمؤمنين

٢- قوله تعالى: (ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل) (البقرة، ١٨٨) اي بالغش والخداع واخفاء العيوب التي في السلعة وهو فعل حرمه الله تعالى .

٣- قوله تعالى: (الا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم) (البقرة، الاية ٢٨٢) اي ان تكون التجارة واضحة ومبينة للمشتري اي بدون خداع وغش بين البائع والمشتري .

٤- قوله تعالى: (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) (النساء، الاية ٢٩) اي تراض بين الطرفين حول السلعة وبيان وابرار عيوبها للمشتري، لان الاساس التراضي عند البيع والشراء .

• من السنة النبوية ان مشروعية الارش هي ان يكون له الخيار بالعيب، وله الأرش التعويضي وذلك للحد والنهي عن الغش واخفاء العيوب ومن الادلة على النهي عن الغش هي:

١- قوله صل الله عليه واله وسلم : (من غشنا فليس منا وفي رواية ليس منا) (الدارمي، ج٢، ص٢٤٨)

٢- وقوله صل الله عليه والى وسلم (المسلم اخو المسلم، ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب الا بينه له) (ابن ماجه، ج٢، ص٧٥٥)

٣- قول الامام الرضا عليه السلام: (فأن

منهاج الصالحين ، ١٤٣٢) ، والميرزا التبريزي ت١٤٢٧هـ (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات ، ١٣٨٢) ، والطباطبائي القمي ت١٤٣٧هـ (القمي، ١٤٢٦) ، والشاهروودي ت١٤٤٠هـ (الشاهروودي م.، منهاج الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)، ومحمد صادق الروحاني ت ١٤٤٣هـ (الروحاني م.، ١٤٢٩) ، ومن الفقهاء المعاصرين السيد السيستاني (السيستاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج٢، ص٥٣) ، والشيخ الفياض (الفياض، منهاج الصالحين العبادات المعاملات ، ج٢، ص١٥٩) ، ومحمد السند (السند، منهاج الصالحين العبادات، ج٢، ص ٥٩) .

وقال السيد محمد صادق الروحاني نقلاً عن السيد الخوئي مضيفاً (ان خيار العيب وهو فيما لو اشترى شيئاً فوجد فيه عيباً فإن له الخيار بين الفسخ برد المعيب وأمضاء البيع يحتمل جواز أخذ الأرض حتى مع امكان الرد والأحوط ما افاده فإن لم يمكن الرد جاز له الامسك والمطالبة بالأرض ، ولا فرق في ذلك بين المشتري والبائع ، فلو وجد البائع عيباً في الثمن كان له الخيار المذكور) (الخوئي والروحاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج٢، ص ٤٤)

ذكر العلامة الحلي ان هذه المسألة محل اختلاف بين الشيعة الامامية وفيها رأيين ، وهو ان يخير المشتري بين رده على البائع وارتجاع الثمن ، وبين ارش العيب،

خرج في السلعة عيب وعلم المشتري فالخيار اليه ان شاء رد وان شاء اخذه ورد عليه بالقيمة ارش العيب وان كان العيب في بعض ما اشترى واراد ان يرده على البائع رد تمامه او رد عليه بالقيمة ارش العيب والقيمة ان تقوم السلعة صحيحة وتقوم معيبه فيعطى المشتري ما بين القيمتين) (ابن بابويه القمي، ١٤٠٦) الاحاديث واضحة في النهي عن الغش واخفاء العيوب ، وان من غش ليس بمسلم.

رابعاً: اراء الفقهاء في مسألة ظهور العيب في السلعة هل فيها الرد او الأرش ؟

اتفق فقهاء الامامية بإجمعهم في مسألة ظهور العيب في السلعة ان فيها خيار العيب اي الأرش ،اي في العيوب الأرش ، وفي العيوب الخيار بالرد او القبول ، وله حق المطالبة بالأرش اي التعويض المادي بدلاً عن العيب الموجود في المبيع اوالمشتري ،(وان خيار العيب وهو فيما لو اشترى شيئاً فوجد فيه عيباً فإن له الخيار بين الفسخ برد المعيب وإمضاء البيع فإن لم يمكن الرد جاز له الإمسك والمطالبة بالأرض ، ولا فرق في ذلك بين المشتري والبائع ، فلو وجد البائع عيباً في الثمن كان له الخيار بالعيب وهذا ما قاله السيد الخوئي ت١٤١٣هـ (الخوئي، منهاج الصالحين المعاملات ، ج٢، ص٣٩) ، والروحاني ت ١٤١٧هـ (الروحاني م.، منهاج الصالحين ، ج٢، ص٤٢) ، والصدر ت ١٤١٩هـ (الصدر م.،

(السيستاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٥٣)، والشيخ الفياض (الفياض، منهاج الصالحين العبادات المعاملات، ج ٢، ص ١٥٩)، والشيخ السند (السند، منهاج الصالحين العبادات، ج ٢، ص ٥٩). اي عند خيار العيب والمطالبة به له الأرش .

خامساً: الموارد التي يجوز فيها طلب الأرش

واما رأي الفقهاء المحدثين والمعاصرين في المسألة، ومن هؤلاء الفقهاء المحدثين قول السيد الخوئي (الخوئي، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٣٩)، ومحمد الروحاني (الروحاني م،، منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٤٢)، والصدر (الصدر م،، منهاج الصالحين، ١٤٣٢)، والتبريزي (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات، ١٣٨٢)، والطباطبائي الحكيم (القمي، ١٤٢٦)، والشاهرودي (الشاهرودي م،، منهاج الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)، ومحمد صادق الروحاني (الروحاني م،، ١٤٢٩)، ومن الفقهاء المعاصرين قول السيستاني (السيستاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٥٣)، والشيخ الفياض (الفياض، منهاج الصالحين العبادات المعاملات، ج ٢، ص ١٥٩)، ومحمد السند (السند، منهاج الصالحين العبادات، ج ٢، ص ٥٩): انه يجب الالتزام بالعقد، ولا يجوز فسخ العقد بالعيب وانما تجوز المطالبة بالأرش عند تلف العين، وخروجها عن الملك، والتصرف في العين، والتصرف الاعتراري كإجارة العين او

اي يقوم شيئاً صحيحاً او معيباً يرجع على البائع بقدر ما بين القيمتين، وان يكون له الخيار بالرد او يطالب بالأرش بين قيمة المتاع صحيحاً، وبينه معيباً (العلامة الحلي، ١٤١٢)

اذاً المسألة اختلافية وفيها رأيين اثنين، لاحد اراء الفقهاء، وهذه المسألة هي محل اتفاق ووفاق بين المحدثين والمعاصرين حول اختلافهم على رأيين، واتفاقهم مع الفقهاء المتقدمين والمتأخرين الذين نقل ارائهم العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة، و كما ايد العلامة اتفاق احد الرأيين .

وان خيار العيب عند الفقهاء يسقط بالالتزام بالعقد، بمعنى اختيار عدم الفسخ ومنه التصرف في المعيب تصرفاً يدل على اختيار عدم الفسخ، حتى يسقط خيار العيب دون الأرش عند الفقهاء، وهذا ما عليه السيد الخوئي (الخوئي والروحاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٤٤)، ومحمد الروحاني (الروحاني م،، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٥٤)، والصدر (الصدر م،، منهاج الصالحين، ٢٠١١)، والتبريزي (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات، ١٣٨٢)، والقمي الطباطبائي (القمي، ١٤٢٦)، والشاهرودي (الشاهرودي م،، منهاج الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)، ومحمد صادق الروحاني (الروحاني م،، ١٤٢٩)، ومن الفقهاء المعاصرين السيد السيستاني

الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)، وهذا الرأي نفسه قاله السيد محمد صادق الروحاني (الروحاني م.، ١٤٢٩)، وهلى هذا الرأي الشيخ الفياض (الفياض، منهاج الصالحين العبادات المعاملات، ج ٢، ص ١٥٩) من المعاصرين حيث قال: الاقوى ان هذا الخيار ليس على الفور .

واما الرأي الثاني هو الفورية فقال السيد محسن الحكيم (الحكيم، ١٩٨٠): تأخير اختيار الفسخ والإمساك بالأرش لان الاقوى ان الخيار هنا على الفور فإذا لم يبادر اليه سقط وكذا الحكم في امثاله ، وهذا ما عليه السيد محمد باقر الصدر (الصدر م.، منهاج الصالحين ، ١٤٣٢)، وقال السيستاني (السيستاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٥٣) من الفقهاء المعاصرين: الظاهر اعتبار الفورية العرفية في الخيار ايضاً بمعنى عدم التأخير في الفسخ ازيد مما يتعارف فيه حسب اختلاف الموارد، ولا يعتبر في نفوذه حضور من عليه الخيار .

والرأي الثالث: الخيار الاوسط بين الفور وعدمه ، فقال محمد الصدر (الصدر م.، منهاج الصالحين ، ١٤٣٢): أن تأخير استعمال الخيار ، فإن كان الخيار مما تشترط فيه الفورية بطل الخيار بالتأخير القليل، وأن كان مشترطاً بعدم الاهمال والتسامح بطل الخيار بحصولهما، وإن لم يكن مشترطاً بشيء بقي الخيار مهما طال الزمن، وان كان الأغلب في الخيارات

رهنها ، وحدث عيب فيه بعد قبضه من البائع ، ففي هذه الموارد لا يجوز فسخ العقد، وانما يثبت له الأرش ان طالب به ، نعم ان كان حدث عيب اخر في زمان اخر للمشتري كخيار الحيوان جاز رده. وهذا ما تم ذكره في كتاب مختلف الشيعة في احكام الشريعة ان الفقهاء قالوا عند التصرف في المعيب يسقط خيار العيب ويجب الالتزام بالعقد (الحلي ا.، ١٤١٢)

واتفاق الفقهاء المحدثين والمعاصرين على ان الرد والأرش يسقط لامور ، اي يسقط الرد بالعيب والأرش مقابل العيب ، عند العلم بالعيب قبل العقد ، وتبرؤ البائع من العيوب بمعنى اشتراط عدم رجوع المشتري عليه بالثمن او الأرش ، ولكنهم اختلفوا في هذا الخيار بالعيب يكون على الفور ام لا ؟

الرأي الاول : قالوا ليس على الفور، وهذا ما قاله السيد الخوئي (الخوئي، منهاج الصالحين المعاملات ، ج ٢، ص ٣٩) ، حيث قال : ان الاقوى ان هذا الخيار ايضاً ليس على الفور ، وبهذا القول قال السيد محمد الروحاني (الروحاني م.، منهاج الصالحين ، ج ٢، ص ٤٢) ، والتبريزي (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات ، ١٣٨٢)، وهذا ما عليه السيد الشاهرودي : ان الأقوى ان هذا الخيار ايضاً ليس على الفور، نعم لو أخره توائماً منه مع علمه بالعيب فالأظهر السقوط (الشاهرودي م.، منهاج

حالة العلم بالعيب قبل العقد للمشتري، او بتبري البائع من العيوب اي يتبره من السلعة اذا كانت فيها عيب معين ، ويشترط على المشتري عدم الرجوع وعدم المطالبة بالر والأرش ، والأدلة على ذلك كثيرة ومنها قوله(صلى الله عليه واله وسلم) (المؤمنون عند شروطهم) (الطوسي)، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، (١٣٩٠)، اي على اساس ما اشترطوا به ، وهي اساساً كانت مسألة اختلافية عند المتقدمين والمتأخرين كما ذكرها العلامة الحلي في كتابه المختلف .

والدليل على الأرش في العيوب ما روي عن الرضا في كتاب فقه الرضا عليه السلام انه قال:(فأن خرج في السلعة عيب وعلم المشتري فالخيار اليه أن رد وأن شاء اخذه ورد عليه بالقيمة ارش العيب وان كان العيب في بعض ما اشترى ،واراد أن يرده على البايع رد تمامه او رد عليه بالقيمة أرش العيب والقيمة أن تقوم السلعة صحيحة وتقوم معيبة فيعطى المشتري ما بين القيمتين) (ابن بابويه القمي، ١٤٠٦) المبحث الرابع: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة في مسائل فقه المعاملات الميراث (طلاق المريض وحرمان زوجته من الميراث- ميراث الحبوة)

ان موضوع طلاق المريض وحرمان المطلقة من الميراث ، والحبوة هي نوع من انواع

هو الاوسط وهذا ما قاله السيد كمال الحيدري (الحيدري، ١٤٣٣) من الفقهاء المعاصرين .

وهذه المسألة ايضاً من المسائل المختلف عليها عند المحدثين والمعاصرين ، وهي ايضاً مسألة اختلاف عند الفقهاء المتقدمين والمتأخرين كما ذكره العلامة الحلي (الحلي ا، ١٤١٢) فمنهم من اعتبر بالتبري أي التبره عند ذكر العيب ، ومنهم من لم يعتبر بالتبري يقصد التبره وهي مسألة اختلافية بين فقهاء الامامية ، واما في الوقت المعاصر فأن التبري من العيوب الموجودة بالسلعة اساسي في اسقاط الرد والأرش عند الفقهاء المحدثين والمعاصرين . محصلة الاقوال ان الخيار خيار العيب اما ان يكون على الفور ، او ليس على الفور فالفقهاء المحدثين والمعاصرين اختلفوا فيها ، وهذه من المسائل التي اختلف فيها فقهاء الشيعة الامامية المتقدمين والمتأخرين كما ذكرها العلامة الحلي في كتابه (الحلي ا، ١٤١٢). وفيما يخص التبري من العيوب من قبل البائع وموافقة المشتري على ذلك استناداً لقوله (صلى الله عليه واله وسلم) فيسقط الرد والأرش لقوله(صلى الله عليه واله وسلم)(المؤمنون عند شروطهم) (الطوسي)، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ١٣٩٠)

وعند الفقهاء المحدثين والمعاصرين اتفاق ان خيار العيب يسقط فيه الرد والأرش في

الميراث ، والطلاق والميراث يعد نوع من انواع المعاملات، لان فقه المعاملات يشمل كل معاملة فقهية تخص الافراد والمجتمع .

قبل البدء بالمسائل الفقهية لابد من بيان الميراث في اللغة والاصطلاح، وبيان مشروعيته من القرآن والسنة

*الميراث في اللغة: هو من الورث والإرث والميراث ، وهو ما ورث وقيل الورث والميراث في المال ، والإرث في الحسب (الزيدي الحنفي، ١٤١٤)

*الميراث في الاصطلاح: هو من الارث ، وهو بقية الشيء، ويستعمل ايضاً بمعنى الميراث ، وهو الذي ينتقل من المرء بعد موته ، وهو المعنى الحقيقي للميراث (الغديري، ١٩٩٨)، (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية، ١٤٢٩)، وعرف كذلك: انه استحقاق انسان بموت اخر، بنسب او سبب ، اي ما يستحقه الانسان بموت انسان آخر بالنسب او بالسبب ، اي ارحامه بالنسب او بالسبب (الانصاري م.، ١٤١٥)

* الادلة على مشروعية الميراث من القرآن الكريم والسنة النبوية

* من القرآن الكريم: الادلة كثيرة منها قوله تعالى: (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً) (سورة النساء، ٧)، وقوله: (يوصيكم الله في اولادكم للذكر

مثل حظ الأنثيين) (سورة النساء، جزء من الاية ١١) ، وقوله: (ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد) (سورة النساء ، جزء من اية ١٢) ، وقوله: (وان كان رجل يورث كلالة او امرأة) (سورة النساء، جزء من الاية ١٢)، وقوله (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) (سورة النساء، جزء من الاية ١٧٦)

* من السنة النبوية : قال رسول الله صل عليه واله وسلم: (اقسموا المال بين اهل الفرائض على كتاب الله تعالى ، فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر) (المتقي الهندي، ١٤٠٩)، وقوله صل الله عليه واله وسلم: (الحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلاولى رجل ذكر)، (المتقي الهندي، ١٤٠٩)، المعنى اللغوي (ابن منظور ا.، لسان العرب، ١٤٠٥)، والاصطلاحى (بصمه جى، معجم مصطلحات الفاظ الفقه الاسلامي، ٢٠٠٩)، (ابو حبيب، ١٤٠٨) فلاولى رجل ذكر في الحديثين هو اقرب في النسب الى المورث ، اي هو الاولى بالميراث ، عن حمزة بن حمران قال : قلت لابي عبد الله (عليه السلام): (من ورث رسول الله صل الله عليه واله وسلم) فقال: فاطمة عليها السلام وورثته متاع البيت والخرثي وكل ما كان له) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧) ، والخرثي في اللغة من المتاع والغنائم اردؤها وهو اسقاط او سقط البيت وشبهه وجمعه خراثي وهذا ما جاء في كتاب العين للفراهيدي (الفراهيدي ا.،

الميراث ، والطلاق والميراث يعد نوع من انواع المعاملات، لان فقه المعاملات يشمل كل معاملة فقهية تخص الافراد والمجتمع .

قبل البدء بالمسائل الفقهية لابد من بيان الميراث في اللغة والاصطلاح، وبيان مشروعيته من القرآن والسنة

*الميراث في اللغة: هو من الورث والإرث والميراث ، وهو ما ورث وقيل الورث والميراث في المال ، والإرث في الحسب (الزيدي الحنفي، ١٤١٤)

*الميراث في الاصطلاح: هو من الارث ، وهو بقية الشيء، ويستعمل ايضاً بمعنى الميراث ، وهو الذي ينتقل من المرء بعد موته ، وهو المعنى الحقيقي للميراث (الغديري، ١٩٩٨)، (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية، ١٤٢٩)، وعرف كذلك: انه استحقاق انسان بموت اخر، بنسب او سبب ، اي ما يستحقه الانسان بموت انسان آخر بالنسب او بالسبب ، اي ارحامه بالنسب او بالسبب (الانصاري م.، ١٤١٥)

* الادلة على مشروعية الميراث من القرآن الكريم والسنة النبوية

* من القرآن الكريم: الادلة كثيرة منها قوله تعالى: (للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً) (سورة النساء، ٧)، وقوله: (يوصيكم الله في اولادكم للذكر

• المريض في الاصطلاح: هو من به مرض اي علة (البركيتي، ١٩٧١)
• طلاق المريض كمصطلح مركب
هو ان يطلق المريض مرض الموت زوجته وذلك لحرمانها من الميراث لسبب من الاسباب ، او تحايلا عليها (سانو، معجم مصطلحات اصول الفقه عربي انكليزي ، ١٤٢٧)

*صيغة الطلاق: عند الامامية الصيغة تكون بلفظ هي طالق، انت طالق ، فلانه طالق (السبزواري، ص ٦٢٩)
*شروط الطلاق: ان شروط المطلق هي البلوغ، العقل، القصد ، الاختيار (المدرسي، الفقه الاسلامي في احكام المعاملات، ١٤٣١)
ثانياً: الأدلة على مشروعية طلاق المريض من القرآن الكريم والسنة النبوية
*من القرآن الكريم الادلة كثيرة ومنها قوله تعالى: (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف) (البقرة، جزء من الاية ٢٣١)، وقوله: (واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن) (البقرة، جزء من الاية ٢٣٢) ، وقوله: (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة) (البقرة، جزء من الاية ٢٣٦)، وقوله (وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) (البقرة، الاية ٢٢٧) ، وقوله: (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف او تسريح بإحسان) (البقرة، جزء من الاية ٢٢٩)

١٤١٠)، وتهذيب اللغة للأزهري (الازهري، ١٤٢١)

المطلب الاول: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في مسألة طلاق المريض وحرمان زوجته من الميراث

اولاً: الطلاق والمريض في اللغة والاصطلاح، وصيغتها، وشروطها

• الطلاق في اللغة: هي التخلية اي تخلية سبيلها يقصد تخلية سبيل المرأة بالطلاق (الفراهيدي ا، ١٤٠٩)

• الطلاق في الاصطلاح : هو ان يطلق الرجل امرأته في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها (عبد المنعم م). وعرف كذلك: هو حل عقد النكاح بما يكون حلالا في الشرع ، واصله من الانطلاق وهو الذهاب والطلاق وهو عبارة عن انطلاق المرأة (دغيم، ٢٠٠١). وعرفت كذلك: من طلق يطلق طلاقاً فهي طالق ومطلقة وهو مطلق، والطلاق هو التحرر، وحرر وطلق وتحرر، وهو قطع العلاقة الزوجية وتحرير المرأة فيها طبقاً لضوابط شرعية خاصة، والمطلق هو الذي يجري صيغة الطلاق سواء كان الزوج او الوكيل (الغديري، ١٩٩٨)، (مرعي، ١٤١٣)، (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية، ١٤٢٩).

• المريض في اللغة: ضد الصحة وهو من مرض يمرض مرضاً ومرضاً فهو مريض ومارض (الازدي، ١٩٨٧)

وبين سنة إن مات في مرضه ذلك، فإن مات بعدها تمضي سنة فليس لها ميراث (الصدوق، ١٤٠٤)، وفي رواية ثانية لسماعة قال : سألت محمد بن علي عليه السلام عن رجل طلق امرأته، ثم إنه مات قبل أن تنقضي عدتها، قال: تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولها الميراث) (الصدوق، ١٤٠٤)

ثالثاً: آراء الفقهاء في حكم طلاق الزوج المريض لزوجته وحرمانها من الميراث اي إذا ماتت وهي في العدة او هو مات وهي في عدتها هل يتوارثان ام لا ؟

وهي من المسائل الفقهية التي اختلف فيها الشيعة الامامية المتقدمين والمتأخرين كما نقلها العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة (الحلي ا، ١٤١٢) ، واما رأي الفقهاء المحدثين والمعاصرين في المسألة ، فقال السيد الحسيني المرعشي ت ١٤١١ هـ :يصح طلاق المريض لزوجته ولكنه مكروه، فأذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة الرجعية ورثها ولا يرثها في غير ذلك ، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء أكان الطلاق رجعياً ام كان بائناً لو مات قبل انتهاء السنة الهلالية من حين الطلاق بشروط ثلاثة لم تتزوج بغيره خلال السنة، لم يكن الطلاق خلعاً ولا مبارأة ولم يكن بسؤالها ، اما اذا برئ ثم مات بسبب آخر فلا ترثه الزوجة المطلقة (المرعشي، ١٤٠٩)

ومن آراء الفقهاء المحدثين رأي السيد

*من السنة النبوية : ما جاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال:(اذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكثت في عدتها فأنها ترثه ما لم تتزوج فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فإنها لا ترثه) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧)، وفي رواية الصدوق:(ثم مات في ذلك المرض بعد قضاء العدة فإنها ترثه) (الصدوق، ١٤٠٤)، وعن ابي عبد الله عليه السلام قال:(سألته عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى لذلك سنة ؟ قال:ترثه اذا كان في مرضه الذي طلقها ولم يصح بين ذلك) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧)، وعن سماعة قال: سألته عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال:ترثه ما دامت في عدتها ، وأن طلقها في حال اضرار فهي ترثه الى سنة، فإن زاد على السنة يوماً واحداً لم ترثه) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧)، (الصدوق، ١٤٠٤)، وعن ابي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته وهو مريض قال: إن مات في مرضه ولم تتزوج ورثته وإن كانت قد تزوجت فقد رضيت بالذي صنع لا ميراث لها) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧)، (الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ١٣٩٠)، وعن ابي عبد الله عليه السلام قال: عن رجل طلق امرأته وهو مريض فقال: ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة إن مات من مرضه ذلك، وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ، ثم تتزوج اذا انقضت عدتها وترثه ما بينها

الخوئي ت ١٤١٣هـ قال: يصح طلاق المريض لزوجته ولكنه مكروه، فأذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة الرجعية ورثها ولا يرثها في غير ذلك ، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء أكان ام كان بائناً لو مات قبل انتهاء السنة من حين الطلاق ولم يبرأ من مرضه الذي طلق فيه ولم يكن الطلاق بسؤالها ولم يكن خلعا ولا مبارأة ولم تتزوج بغيره، فلو مات بعد انتهاء السنة ولو بلحظة او بربء من مرضه فمات لم ترثه، واما اذا كان الطلاق بسؤالها او كان الطلاق خلعا او كانت قد تزوجت المرأة بغيره ففيه اشكال (الخوئي، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢، ص ٣٧١-٣٧٢)

وقال السبزواري ت ١٤١٤ هـ: يصح طلاق المريض لزوجته ولكنه مكروه، فأذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة الرجعية ورثها ولا يرثها في غير ذلك ، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء أكان الطلاق رجعيّاً ام كان بائناً اذا كان موته قبل انتهاء السنة من حين الطلاق فيه ولم يكن الطلاق بسؤالها ، ولم يكن خلعا ولا مبارأة ولم تتزوج بغيره، فلو مات بعد انتهاء السنة ولو بلحظة او بربء من مرضه فمات لم ترثه، واما اذا كان الطلاق بسؤالها او كان الطلاق خلعا او كانت قد تزوجت المرأة بغيره فلاحتياط بالتراضي (السبزواري، ص ٦٢٩)

وقال السيد محمد الصدر ت ١٤١٩هـ :

يصح طلاق المريض لزوجته ولكنه مكروه، فأذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة الرجعية ورثها ولا يرثها في غير ذلك ، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء أكان الطلاق رجعيّاً ام كان بائناً اذا كان موته قبل انتهاء السنة من حين الطلاق ، ولم يبرأ من مرضه الذي طلق فيه، ولم يكن الطلاق بسؤالها اذا كان في سؤالها دلالة على التنازل عن الارث ، ولم يكن الطلاق خلعا ولا مبارأة ، وقيل يشترط ايضاً ان لا تتزوج بغيره ولم يثبت، فلو مات بعد السنة من وقوع الطلاق ولو بلحظة، او بربء من مرضه فمات لم ترثه، واما اذا كان الطلاق بسؤالها بالنحو الذي علمناه او كان خلعيّاً او مبارأة ففيه إشكال ، والاقترب أنها لا ترث (الصدر م.، منهاج الصالحين، ١٤٣٢) وهذا ما قاله الميرزا جواد التبريزي ت ١٤٢٧ هـ ايضا وقال: الاظهر عدم الإرث في هذه الحالات . (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات، ١٣٨٢)، وبذلك قال الشاهرودي ت ١٤٤٠ هـ (الشاهرودي م.، منهاج الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)، وقال السيد الشاهرودي ت ١٤٤٠ هـ ايضاً: يصح طلاق المريض لزوجته، ولكنه مكروه، فإذا طلق ورثته واذا كان الموت بسبب مرضه ، سواء كان الطلاق رجعيّاً او بائناً اذا مات قبل انتهاء السنة ولم يبرأ من مرضه الذي طلق فيه ولم يكن الطلاق بسؤالها ولم يكن خلعا او مبارأة ولم يكن قد تزوجت بغيره ، فلو مات بعد انتهاء السنة ولو

اذا كان الطلاق بسؤالهما او كان خلعاً او مبارأة فهل ترثه؟ قال : انه غير بعيد ، وان كان الأحوط والاجدر الرجوع الى المصالحة مع سائر الورثة ، واذا مات بعد انتهاء السنة ولو بيوم واحد، او برأ من مرضه ثم مات ، او كانت المرأة قد تزوجت بغير فهل ترثه؟ قال : لا ترثه . (الفياض، منهاج الصالحين العبادات المعاملات ، ج ٢ ، ص ١٥٩)

رابعاً : اراء الفقهاء في من طلق زوجته اثناء مرضه ومات قبل انتهاء السنة هل ترثه ام لا؟

وهي أيضا من المسائل الفقهية التي اختلف فيها فقهاء الشيعة الأمامية المتقدمين والمتأخرين، واما رأي الفقهاء المحدثين والمعاصرين في المسألة ، رأي السيد الخوئي قال: اذا طلق الرجل زوجته في حال المرض ومات قبل انقضاء السنة اي اثنى عشر شهراً هلالياً ورثت الزوجة عند توفر الشروط الثلاثة ان لا تتزوج المرأة بغيره الى موته اثناء السنة واذا تزوجت فالأحوط الصلح ، وان لا يكون الطلاق بعرض من الزوجة مع كراهتها له ، بل يشكل ارثها منه اذا كان الطلاق بطلب منها، دون بذل عوض، وموت الزوج في ذلك المرض بسببه او بسبب آخر ، فلو بريء من ذلك المرض ومات بسبب آخر لم ترثه الزوجة (الخوئي ا.، ١٤٣١) ، وقال السيد محمد الحسيني الروحاني ت ١٤١٨ هـ بمثل ما قاله السيد الخوئي الا أنه

بلحظة او بريء من مرضه فمات او كان الطلاق بسؤالهما او كان الطلاق خلعاً او مبارأة او كانت قد تزوجت المرأة بغيره لم ترثه، واذا تزوجت به ورثته دواما كان او انقطاعاً ، وان لم يدخل بها ، نعم اذا كان الطلاق رجعيّاً ومات في العدة ورثته على كل حال ، وكذا لو ماتت في العدة الرجعية فإنه يرثها (الشاهرودي م.، منهاج الصالحين المعاملات، ١٤٣٢)

وقال السيد محمد صادق الروحاني: يصح طلاق المريض، فإذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة ورثها، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء كان الطلاق رجعي او بائن اذا توافرت الشروط كأن يكون موته قبل انتهاء السنة من حين الطلاق ، وان لا يبرأ طوال المدة في مرضه الذي طلق فيه، وان لا تكون قد تزوجت بغيره، فلو مات بعد انتهاء السنة ، ولو بلحظة او بريء من مرضه فمات او تزوجت لم ترثه (الروحاني م.، ١٤٢٩)

واما من الفقهاء المعاصرين راي الشيخ الفياض : يصح طلاق المريض لزوجته ولكنه مكروه، فأذا طلقها في مرضه وماتت الزوجة في العدة الرجعية ورثها ولا يرثها في غير ذلك ، واما اذا مات الزوج فهي ترثه سواء أكان الطلاق رجعيّاً ام كان بائناً اذا كان موته قبل انتهاء السنة من حين الطلاق ، ولم يبرأ من مرضه الذي طلق فيه، ولم تتزوج بغيره في طول هذه الفترة، هذا اذا كان الطلاق للاضرار، واما

موته اثناء السنة، والا فلأظهر عدم ثبوت الإرث وإن كان الصلح احوط، وان لا يكون الطلاق بأمرها ورضاها بعوض او بدونه والا لم ترثه على الأقوى، وموت الزوج في ذلك المرض بسببه او بسبب اخر لو بريء من ذلك المرض ومات بسبب اخر لم ترثه الزوجة الا اذا كان موته في اثناء العدة الرجعية (السيستاني، المسائل المنتخبة العبادات المعاملات، ١٤١٤). على الرغم من اختلاف الفقهاء بجزيئات بسيطة، الا ان الاتفاق كان موجوداً بينهم حول المسألة، طبعاً الالفاظ مختلفة والمعنى واحد. والدليل على ذلك ما جاء عن ابي عبد الله عليه السلام (عند طلاق المريض في رجل طلق امرأته وهو مريض فقال: ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات من مرضه ذلك، وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة، ثم تتزوج اذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة ان مات في مرضه ذلك، فإن مات بعدما تمضي سنة فليس لها ميراث) (الصدوق، ١٤٠٤)

وعن ابي العباس قال: (سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال: ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة ان مات في مرضه ذلك وتعتد من يوم طلقها عدة المطلقة ثم تتزوج اذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة ان مات في مرضه ذلك فإن مات بعدما تمضي سنة لم يكن لها ميراث) (الطوسي، تهذيب الاحكام في شرح المقنعة للشيخ

ذهب الى أنه اذا مات في ذلك المرض بسبب امر آخر عندنا فالأحوط الصلح (الروحاني م، المسائل المنتخبة، ١٤١٧) ، واما السيد الخوئي فقال: لم ترثه الزوجة .

وقال الشيخ للكراني ت ١٤٢٨ هـ في هذه المسألة: اذا طلق الرجل زوجته في حال المرض ومات قبل انقضاء السنة اي اثنى عشر شهراً هلالياً ورثت الزوجة عند توفر الشروط الثلاثة وهي ان لا تتزوج المرأة بغيره الى موته اثناء السنة، وان لا يكون الطلاق بالتماس منها كالمختلعة والمبارئة، وموت الزوج في ذلك المرض بسببه او بسبب آخر، فلو بريء من ذلك المرض ومات بسبب آخر لم ترثه الزوجة (اللكراني، ١٤٢٤)

وقال السيد محمد صادق الروحاني ت ١٤٤٤ هـ: اذا طلق الرجل زوجته في حال المرض ومات قبل انقضاء السنة اي اثنى عشر شهراً هلالياً، ورثت الزوجة بشرط ان لا تتزوج المرأة بغيره الى موته أثناء السنة (الروحاني م، ١٤٢٩)

ومن الفقهاء المعاصرين راي السيد السيستاني (السيستاني، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٣، ٣٥٠): اذا طلق الرجل زوجته في حال المرض ومات قبل انقضاء السنة اي اثنى عشر شهراً هلالياً من حين الطلاق ورثت الزوجة عنه سواء أكان الطلاق رجعيّاً ام بائناً عند توافر الشروط الثلاثة وهي ان لا تتزوج المرأة بغيره الى

المفيد، ١٣٦٥)

المطلب الثاني: اراء فقهاء الامامية المحدثين والمعاصرين في نقولات العلامة الحلي في مسألة الحبوة

الحبوة كما هو معروف عند الفقهاء تكون بعد ممات الاب كالورث الذي يرثه الابناء ، ولكنها مخصصة للولد الاكبر، اما عن مشروعية الحبوة فقد حبا رسول الله جعفر بن ابي طالب حبوة الصلاة وسميت صلاة الحبوة لجعفر الطيار، والحبوة في مصطلح الفقهاء العطية او الاعطاء بدون مقابل، وتكون من الاب للولد الاكبر، ولكن الرسول شرعها بحياته لجعفر الطيار، واما التطبيق المتعارف لها للحبوة بعد موت الشخص واعطائها لولده الاكبر، فحبوة الوالد لولده الاكبر، فالحبوة العطاء اي العطية، فنستطيع ان نقول ان مشروعيتها اللفظية كلفظ حبوة في قول الرسول الا احبوك هي العطاء ، وان لفظ الحبوة العطاء انطلق بقول الرسول الا احبوك، وان موضوع الحبوة يكون للولد الذكر الاكبر والحبوة مما انفردت به الامامية عن بقية المذاهب الاسلامية .
اولا : الحبوة في اللغة والاصطلاح

*الحبوة في اللغة: من الحباء وهو العطاء بلا من ولا جزاء، وقيل حباه اعطاه ومنحه، والحباء العطاء (ابن منظور ا، لسان العرب، ١٤٠٥)، ومن حبوته احبوه حباء، ومنه اشتقت المحابة، وحبائته في البيع محابة، والحباء العطاء (ابن منظور

ا، لسان العرب، ١٤٠٥)، وعرفت: هي الثوب الذي يحتبى به، والحباء: عطاء بلا من ولا جزاء، حبوته أحبوه حباء، ومنه اخذت المحابة (الفراهيدي ا، ١٤٠٩)، (الازهري، ١٤٢١).

*الحبوة في الاصطلاح: هي ان يعطي الولد الاكبر الذكر مجاناً من تركة ابيه وخاتمه وسيفه ومصحفه فقط (الغديري، ١٩٩٨)، وعرفت كذلك: هي ان يعطي الولد الاكبر الذكر مجاناً من تركة ابيه ثياب ابيه وخاتمه وسيفه ومصحفه فقط، وان لا يشاركه فيها احد وسميت حبوة لان الشارع قد حباها للولد الاكبر، وهي من المسائل التي انفردت بها الامامية (سرور، المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية، ١٤٢٩) ، وعرفت: بأنها صلاة جعفر بن ابي طالب عليه السلام وهي اربع ركعات يتسلمتين بعد السورة (العاملي ي، ١٤١٣)، وتسمى ايضاً بصلاة فاطمة لان اهل الكوفة يعرفونها بصلاة فاطمة عليها السلام، والحبوة هي صلاة جعفر بن ابي طالب حباه النبي صل الله عليه واله وسلم اياه (الهندي ، ١٤٠٥)
ثانياً : الادلة على مشروعية الحبوة من السنة النبوية

*من السنة النبوية لم ترد كلمة الحبوة في القرآن الكريم ، ولكنها وردت في السنة النبوية لفظاً، واما في المعنى فقد وردت كثير من الاحاديث التي تدل على معناها بأنها الاعطاء للولد الذكر الاكبر بعد وفاة

والده ، وهي مخصصة بتركة ابيه من ثيابه وخاتمه وسيفه ومصحفه ، واما من الادلة اللفظية على كلمة الحبوة ومشروعيتها من السنة النبوية هي كالآتي : *قال رسول الله صل الله عليه واله وسلم: (لجعفر بن ابي طالب :يا جعفر الا امنحك ، الا اعطيك ، الا احبوك.....) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧) (الطوسي، منهم) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧) (الطوسي، تهذيب الاحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد، ١٣٦٥) .

ثالثاً : آراء الفقهاء في مسألة حكم الحبوة للولد الاكبر هل هي واجبة ام مستحبة الحبوة من المسائل التي انفردت بها الشيعة الإمامية عن بقية المذاهب الاسلامية الأخرى ، وهي الحبوة للولد الذكر الاكبر بعد ممات والده، ان رأي الفقهاء المتقدمين والمتأخرين حسب نقولات العلامة لآراء فقهاء الامامية هي بين الوجوب والاستحباب للحبوة، ومنهم من قال أن الحبوة مستحبة ولكل فقيه دليل على ذلك، فقد تناولها العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة، ولكن العلامة الحلي ذكر رأيه مع الدليل وقد رجح في هذه المسألة الحبوة حيث ان كلامه يدل على ان الاقوى في المسألة هو الاستحباب للاصل، والاقوى دفعه اليه مجاناً. اي اعطاء ثيابه وخاتمه وسيفه ومصحفه مجاناً على وجه الاستحباب كما رجحه الحلي (الحلي ا، ١٤١٢). واما آراء الفقهاء المحدثين والمعاصرين في المسألة ، ومن الفقهاء المحدثين قول الشيخ التستري ت ١٣٠٣ هـ: (يجبى الولد الاكبر من تركة ابيه بثيابه وخاتمه وسيفه ومصحفه ، وعليه قضاء ما فاته من صلاة وصيام ويشترط

والده ، وهي مخصصة بتركة ابيه من ثيابه وخاتمه وسيفه ومصحفه ، واما من الادلة اللفظية على كلمة الحبوة ومشروعيتها من السنة النبوية هي كالآتي : *قال رسول الله صل الله عليه واله وسلم: (لجعفر بن ابي طالب :يا جعفر الا امنحك ، الا اعطيك ، الا احبوك.....) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧) (الصدوق، ١٤٠٤) ، *وقوله صل الله عليه واله وسلم: (للعباس يا عم :الاحبوك، الا انفعك، الا أصلك...) (ابن ماجة ا، ج١/٤٤٢) ، *وقوله صل الله عليه واله وسلم للعباس بن عبد المطلب : (يا عباس يا عماء ، الا اعطيك ، الا أمنحك ، الا أحبوك ...) (السجستاني، ١٤١٠) ، *وفي رواية اخرى: (يا عم الا اصلك، الا أحبوك ، الا أنفعك ...) (الترمذي، ج١/٢٢٩) وردت كلمة احبوك اي اعطيك من العطاء، وهي حبوة رسول الله في حياته لجعفر بن ابي طالب، والعباس بن عبد المطلب وهي صلاة تصلى من يوم الجمعة اربعة ركعات اعطاها لهما تقديرا واحتراما ومكافأة لهما . وسميت ايضاً بصلاة التسبيح ، ومن الادلة على الحبوة وانها تدل على معنى الحبوة واعطائها للولد الاكبر فقد وردت روايات كثيرة في الكتب الاربعة عند الامامية ومنها* عن ابي عبد الله عليه السلام قال: (اذا مات الرجل فللأكبر من ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه) (الكليني، الكافي، ١٣٦٧) (الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ١٣٩٠

وخاتمه وتختص الحبوة بالاكبر من الذكور بأن لا يكون ذكر أكبر منه) (الخميني ، ١٣٩٠)

وقال السيد المرعشي ت ١٤١١ هـ: (يحبى الولد الاكبر من تركة ابيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه ، ولا يترك الاحتياط عند تعدد غير الثوب بالمصالحة مع سائر الورثة في الزائد على الواحد) (المرعشي، ١٤٠٩)

ومن الفقهاء المعاصرين قال محمد السند و ١٠٦٢ م في منهاج الصالحين: (يحبى الولد الذكر الاكبر استحقاقاً وتجب عليه من نصيبه ثياب بدن الميت وخاتمه وسيفه ومصحفه) (السند، منهاج الصالحين المعاملات ، ١٤٣٥)

والدليل على هذه الاقوال قول الامام الصادق عليه السلام: (اذا مات الرجل فسيفه ومصحفه وخاتمه وكتبه ورحله وكسوته لأكبر ولده، فإن كان الأكبر انثى فلأكبر من الذكور) (الصدوق، ١٤٠٤)، واغلب الفقهاء المحدثين والمعاصرين قالوا بالوجوب للولد الاكبر الذكر ، وعلى وجه المجان، والبعض الآخر قال بالحبوة للولد الاكبر ولم يصرح بالوجوب ، ولا بالاستحباب ، ولكن الظاهر من اقوالهم ايضاً هو الوجوب للحبوة للولد الذكر الاكبر ، وذلك بدلالة الروايات الواردة عن ال البيت عليهم السلام والموجودة في الكتب الاربعة الحديثية عند الامامية كما تم ذكرها سابقاً .

في المحبو الا يكون سفيهاً ولا فاسد الرأي ولن يخلف الميت مالا غيرها ، ولو كان الأكبر أنثى اعطي أكبر الذكور) (التستري، ١٣٧١)

واما قول الفقهاء السيد الحكيم ت ١٣٩٠ هـ (الحكيم، ١٩٨٠) ، ومحمد الصدر ت ١٤٠٠ هـ (الصدر م.، منهاج الصالحين ، ١٤٣٢)، والخوئي ت ١٤١٣ هـ (الخوئي ا.، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢ / ٣٦٠) ، ومحمد الروحاني ت ١٤١٨ هـ (الروحاني م.، منهاج الصالحين المعاملات، ج ٢ / ٣٩٤) ، والميرزا التبريزي ت ١٤٣٧ هـ (التبريزي، منهاج الصالحين المعاملات ، ١٣٨٢) ، والطباطبائي القمي ت ١٤٣٧ هـ (القمي، ١٤٢٦) ، ومحمود الشاهرودي ت ١٤٤٠ هـ (الشاهرودي م.، منهاج الصالحين المعاملات، ٢٠١١) ، ومحمد صادق الروحاني ت ١٤٤٣ هـ (الروحاني م.، ١٤٢٩) ، ومحمد رضا نكونام ت ١٤٤٥ هـ (نكونام، ١٤٢٨) قالوا : أنه يحبى الولد الذكر الاكبر وجوباً مجاناً بثياب بدن الميت وخاتمه وسيفه ومصحفه لا غيرها ، واذا تعدد بعضها او كلها اعطي الجميع على الاقوى هذا ما عليه الفقهاء المحدثين ، والفقهاء المعاصرين كالسيد السيستاني و ١٩٣٠ م (السيستاني، منهاج الصالحين ، ج ٣ / ٣٣٥) ، والشيخ الفياض و ١٩٣٠ م (الفياض، منهاج الصالحين، ج ٣ / ١٩٤)

واما قول السيد خميني ت ١٤٠٩ هـ: (يحبى الولد الاكبر من تركة ابيه بدنه

الخاتمة

الاختلافية بين الفقهاء اي اختلاف في وجهات النظر ، وتكون بالادلة عند كل فقيه،عكس الخلاف فهو مخالفة اوامر الله تعالى،فالبحث كان في اختلاف الفقهاء لقوله (صل الله عليه واله وسلم)(اختلاف

امتي رحمة) (المتقي الهندي، ١٤٠٩) ٥- ان هذه الاختلافات هي اختلافات في قضايا جزئية من مسائل اساسية اجازوها،ولكن اختلفوا في جزئياتها وحكمها الشرعي ، والاختلاف في وجهات النظر كان منطلقاً من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وكل فقيه حسب طبيعته وبيئته وفهمه للنص الشرعي .

ومن اهم التوصيات حول البحث العلمي من التوصيات المهمة للبحث العلمي ادعوا الى اكمال المسائل المتعلقة بفقهاء الطهارات العبادات الجنائيات الخ ، لانني في البحث تناولت الجانب الخاص بفقهاء المعاملات المتعلق بالبيع والميراث وما يخصها من مسائل المعاملات، لان طبيعة البحث محددة بعدد من الصفحات ، فأختصرت على فقه المعاملات في البحث وما يندرج تحته من مسائل فقهية مهمة .

وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيب قلوبنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهيرين المنتجبين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين حبيب قلوبنا وشفيعنا محمد وعلى ال بيته الطيبين الطاهيرين....

ومن اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اثناء رحلة البحث العلمي حول موضوع (نقولات العلامة الحلي لاختلافات فقهاء الامامية في فقه المعاملات في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة دراسة فقهية مقارنة) ومن اهم هذه النتائج والاستنتاجات هي كالآتي :

١- على الرغم من الاختلافات الموجودة عند عصر المتقدمين والمتأخرين،وعند الفقهاء المحدثين والمعاصرين،الا انها اختلافات جزئية بسيطة جداً .

٢- اغلب هذه المسائل الاختلافية هي اختلاف في الألفاظ ، ولكن المعنى واحد ان اردنا الحكم الشرعي فهو حكم واحد .

٣- أن هذه الاختلافات قد ذكرها العلامة الحلي في كتابه مختلف الشيعة في احكام الشريعة ، واما الاختلافات عند الفقهاء المحدثين والمعاصرين فهي منقولة عن فقهاء الإمامية المحدثين والمعاصرين ، وانا نقلتها عنهم من كتبهم الفقهية، وفتاويهم .

٤- يجب التوضيح ان هذه المسائل

الهوامش

*القرآن الكريم

ط ١. ص ١٣. وطاووس. رضي الدين. (١٤٢٠). طرف من الانباء والمناقب في شرف سيد الانبياء وعترته الاطائب وطرف من تصريحه بالوصية لخلافة علي بن ابي طالب عليه السلام. تحقيق وتوثيق قيس العطار. قم. ايران. الناشر انتشارات تاسوعاء. مطبعة الهادي. ط ١. ص ٤٥ .

١١- الحلي. يحيى بن سعيد. (١٤٠٥). الجامع للشرايع. تحقيق واخراج جمع من الفضلاء. الناشر منشورات مؤسسة سيد الشهداء العلمية. قم. ايران. صفحة مقدمة الكتاب رقم ٣. والسبحاني. جعفر. (١٤١٩). تذكرة الاعيان. المطبعة اعتماد. نشر مؤسسة الامام الصادق ع. ط ١. ص ١٠٠. قم. ايران. ص ٢٣١ رقم ٣ .

١٢- القزويني. مهدي. (٢٠٠٥). المزار مدخل لتعيين قبول الانبياء والشهداء واولاد الائمة والعلماء. تحقيق جودت القزويني. دار الرافدين. بيروت. لبنان. ط ١. ص ٢٢٣ الرقم ١٩ .

١٣- البروجردي. علي. اصفر. (١٤١٠). طرائف المقال في معرفة علم الرجال. تحقيق مهدي الرجائي. ط ١. قم. ايران. الناشر مكتبة المرعشي. بهمن. ج ١، ص ١٠١ رقم ٣٨٦ .

١٤- جابر. علي. داود. (٢٠٠٩). معجم اعلام جبل عامل من الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن التاسع الهجري. دار المؤرخ العربي. بيروت. لبنان. ط ١. ج ٣، ص ٢٢٤ الرقم ٩٦٩ .

١٥- الجواهري. محمد. (١٤٢٤). المفيد من معجم رجال الحديث. منشورات مكتبة المحلتي. المطبعة العلمية. قم. ايران. ط ٢. ص ٥٧٣ .

١٦- الخوانساري. محمد باقر الموسوي. روضات الجنات في احوال العلماء والسادات. مكتبة اسماعيليان. تهران. قم. ج ٢، ص ٢٦٤ .

١- الزركلي. خير الدين. (١٩٨٠). الاعلام. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ج ٢، ص ٢٢٧ .

٢- الكاظمي. عبد النبي. (١٤٢٥) -تكملة الرجال. تحقيق وتقديم محمد صادق بحر العلوم. انوار الهدى. المطبعة مهر. ج ٢، ص ٣٥٠ .

٣- الحلي. العلامة. (١٤٠٤). مبادئ الوصول الى علم الاصول. تحقيق وتعليق واخراج عبد الحسين محمد علي البقال. مكتبة الاعلام. ايران. ص ١٣ .

٤- الحلي. ابن داود. (١٩٧٢). رجال ابن داود. تحقيق وتقديم محمد صادق ال بحر العلوم. المطبعة الحيدرية. النجف. العراق. ص ٧٨ .

٥- السلامي. محمد بن رافع. (١٩٨٦). الوفيات. تحقيق عبد الجبار زكار. منشورات وزارة الثقافة. سوريا. ج ٢، ص ١٤٩ .

٦- العسقلاني. ابن حجر. (١٩٧١). لسان الميزان. منشورات الاعلمي. بيروت. لبنان. ج ٢، ص ٣١٧ - ٣١٨ .

٧- الامين. محسن. اعيان الشيعة. تحقيق واخراج حسن الامين. ج ٨. ص ١٤٩ .

٨- الطهراني. اغا بزك. طبقات اعلام الشيعة. دار احياء التراث العربي. ج ٥، ص ١٣١ .

٩- الحميد. صائب عبد. (٢٠٠٤). معجم مؤرخي الشيعة الامامية والزيدية والاسماعيلية. ط ١. المطبعة محمد. الناشر مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي. قم. ايران. ج ١، ص ٢٧٣ .

١٠- طاووس. رضي الدين. (١٤١٦). التشرية بالمتن في التعريفات بالفتن المعروف الملاحم والفتن. النشر مؤسسة صاحب الامر. النشر كلبهار اصفهان. المطبعة نشاط. اصفهان. ايران

- ١٧- الصدر.حسن .تكملة امل الامل . تحقيق حسين علي محفوظ وآخرون. دار المؤرخ العربي بيروت.لبنان. ج٢، ص ٣٤٥ الرقم ٣٧٦.والامين. محسن.(١٩٨٣).ايعان الشيعة.تحقيق واخراج حسن الامين.دارالتعارف.بيروت.لبنان.ج٥،ص٥١ الرقم ١٣٧ .
- ١٨- الزركلي.خير الدين.(١٩٨٠).الاعلام.دار العلم للملايين .بيروت.لبنان.ط٥.ج٢، ص ٢٢٧- ٢٢٨ .
- ١٩- الطهراني . اغا برزك .الذريعة. دار الاضواء.٣.بيروت.لبنان. ج ١٦، ص ٦ .
- ٢٠- الزركلي.خير الدين.(١٩٨٠).الاعلام.دار العلم للملايين .بيروت.لبنان.ط٥.ج٢، ص ٢٢٧-.
- ٢١- الحلي.ابن المطهر الاسدي.(١٤١١).ايضاح الاشتباه.تحقيق محمد الحسون.مؤسسة النشر الاسلامي.ط١.قم.ايران.ص ٧٥ .
- ٢٢- الفوري.عبد الماجد.(٢٠٠٧) .معجم المصطلحات الحديثية .ط١.دار ابن كثير .ص٦٧٦ .
- ٢٣- سانو.قطب مصطفى.(٢٠٠٦).معجم مصطلحات اصول الفقه .تقديم ومراجعة محمد رواس قلججي .دار الفكر. دمشق. بيروت. لبنان.ص ٣٩٦ .
- ٢٤- عبد المنعم .عبد الرحمن.معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. دار الفضيلة . ج١، ص ٩٨ .
- ٢٥- الفراهيدي.الخليل بن احمد.(١٤٠٩). العين.تحقيق مهدي المخزومي واخرون. ط٢.مؤسسة دار الهجرة.ايران.ج٣، ص ٢٦٩ .
- ٢٦- الطبرسي.ابي علي الفضل .(١٩٩٥).تفسير مجمع البيان.تحقيق وتعليق لجنة من العلماء. تقديم محسن الامين. منشورات الاعلمي.
- ١٠- بيروت.لبنان.ج٥، ص ٩٨ .
- ٢٧- الحلي.ابو منصور الحسن . (١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة .تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي.ط١.قم.ايران.ج١، ص ١٦٠ .
- ٢٨- الحلي.ابو منصور الحسن . (١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة .تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي.ط١.قم.ايران.ج١، ص ١٦٠ .
- ٢٩- الجعفري.عبد السلام كاظم. (١٤٢٨) .هداية الطالب الى مصادر كتاب المكاسب. الناشر مركز فقه الائمة الاطهار ع . المطبعة اعتماد. ط١.قم.ايران.ص ٢٠٨ .
- ٣٠- الجعفري.عبد السلام كاظم. (١٤٢٨) .هداية الطالب الى مصادر كتاب المكاسب. الناشر مركز فقه الائمة الاطهار ع . المطبعة اعتماد. ط١.قم.ايران.ص ٢٠٨ .
- ٣١- العاملي.الشهيد الاول.(١٤١٤).غاية المراد في شرح نكت الارشاد والشهيد الاول ت ٧٨٦ هـ .وحاشية الارشاد للشهيد الثاني . تحقيق ونشر مركز الابحاث والدراسات الاسلامية. تحقيق رضا المختاري .قم.ايران. ط١. ج١، ص١٠٨ الرقم ٩٥ .
- ٣٢- البابلي .ابو الفضل حافظيان. (١٤٢٣). رسائل في دراية الحديث.مركز تحقيق دار الحدث .قم.ايران .ج١، ٢٩٣ الرقم ٥٥ .
- ٣٣- الزبيدي.ابي الفيض.(١٩٩٤).تاج العروس من جواهر القاموس.تحقيق علي شيري .دار الفكر .لبنان.ج٤،ص٤٤ .
- ٣٤- المعجم الفقهي. اعداد المركز . المصطلحات . د.ت . ص ٦٧٣ .
- ٣٥- الجوهرى.اسماعيل بن حماد.(١٩٥٦). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . تحقيق

- احمد عبد الغفور . دار العلم للملايين . بيروت . لبنان. ط. ١. ص ٣٥، ١٢٩٩ .
- ٣٦- الشاهرودي. محمود. موسوعة الفقه الاسلامي. ج ٤، ص ٢٨٥ .
- ٣٧- اعداد مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي طبقا لمذهب اهل البيت ع . (٢٠٠٤). المعجم الفقهي لكتب الشيخ الطوسي. اشراف محمود الهاشمي الشاهرودي. ط. ١. مطبعة مكتبة الاعلام الاسلامي. قم. ايران. ج ٦. ص ٦٠ .
- ٣٨- ابن منظور. جمال الدين. (١٤٠٥). لسان العرب . ج ٨، ص ٣٩٨ .
- ٣٩- شلبي. حمدي عبد المنعم. دليل السالك للمصطلحات والاسماء في فقه الامام مالك . ص ٤٦ .
- ٤٠- سرور. ابراهيم حسين. (٢٠٠٨). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. ط. ١. دار الهادي. ج ٢. ص ٦٨٧ .
- ٤١- الميلاني. محمد هادي الحسيني. (١٤٣٤). كتاب البيع. تحقيق وشرح علي الحسيني الميلاني. مركز الحقائق الاسلامية. ط. ١. ستارة. قم. ايران. ج ٤، ص ٨٤ .
- ٤٢- الغديري. عبد الله عيسى. (١٩٩٨). القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية. دار الحجة البيضاء دار الرسول الاكرم ص ١. ص ٥٦٤ . و سرور. ابراهيم حسين. (٢٠٠٨). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. ط. ١. دار الهادي. ج ٢. ص ٢٤٢ .
- ٤٣- قلنجي. محمد. (١٩٨٥). معجم لغة الفقهاء. دار النفائس . ط. ١. ص ٤٦٨ .
- ٤٤- الصدر. محمد. (١٤٣٤). منهاج الصالحين. دار ومكتبة البصائر. بيروت. لبنان. ج ٣، ص ٨٦ .
- ٤٥- الهاشمي. محمود. (٢٠١٣). موسوعة الفقه الاسلامي. مؤسسة معارف الفقه. المطبعة بهمن. ج ٤، ص ٣٠٠ .
- ٤٦- وجداني فخر. قدرت. (١٣٨٣). الجواهر الفخرية في شرح الروضة البهية. قم. ايران. ج ٧، ص ١٧٠. الانصاري. مرتضى. (١٤١٩). كتاب المكاسب. اعداد لجنة تحقيق تراثنا الشيخ الاعظم. المطبعة مؤسسة الهادي. ط. ١. قم. ايران. ج ٤، ص ٣٩٧ .
- ٤٧- الطوسي. ابي جعفر. (١٣٦٥). تهذيب الاحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان . دار الكتب الاسلامية . ج ٧، ص ٥٤ .
- ٤٨- شلبي. حمدي عبد المنعم. دليل السالك للمصطلحات والاسماء في فقه الامام مالك . جامعة الازهر. مكتبة ابن سينا. مصر. القاهرة. ص ٤٤ .
- ٤٩- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٥، ص ١٩٧ .
- ٥٠- الطوسي . ابي جعفر. (١٣٦٥). تهذيب الاحكام . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان. دار الكتب الاسلامية . ج ٨، ص ٧٩-٨٠ رقم الحديث ٢٧١ .
- ٥١- العاملي. محمد بن الحسن الحر. (١٣٨٢). وسائل الشيعة الاسلامية الى تحصيل الشريعة . تحقيق مؤسسة ال البيت عليهم السلام لحياء التراث . ج ١٨، ص ٦٣ .
- ٥٢- الحلي . ابو منصور. (١٤١٢) . مختلف الشيعة في احكام الشريعة. الناشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم. ايران. ج ٥، ص ١٦٧ .
- ٥٣- الحكيم. محسن الطباطبائي. (١٩٨٠). منهاج الصالحين المعاملات. تعليق محمد باقر الصدر

- الناشر دار التعارف .بيروت.لبنان. ج٢، ص ٦٩
مسألة رقم ٣ .
- ٥٤- الخويّ. ابو القاسم.(منهاج الصالحين
المعاملات). ج ٢، ص ٥٠ مسألة ١٩٧ .
- ٥٥- الروحاني.محمد الحسيني.منهاج الصالحين
المعاملات . مكتبة الالفين. ج٢، ص ٥٤ مسألة
١٨٩ .
- ٥٦- التبريزي .جواد.(١٣٨٢). منهاج الصالحين
المعاملات . الناشر دار الصديقة الشهيدة عليها
السلام . ط١ . ج٢، ص ٥٤ مسألة ١٩٧ .
- ٥٧- الشاهرودي .محمود .(٢٠١١).منهاج
الصالحين المعاملات .الناشر دفتر اية محمود
الهاشمي. ج٢، ص ٦٣ مسألة ١٩٧ .
- ٥٨- الصدر.محمد.(٢٠١١).منهاج الصالحين
مكتبة البصائر. بيروت.لبنان. ج٣، ص ٨٦- ٨٧
مسألة ٢٨٠ .
- ٥٩- الخويّ. ابو القاسم. الروحاني . محمد
صادق الحسيني . ج٢. ٥٦ مسألة ١٩٧ .
- ٦٠- الروحاني . محمد صادق.(١٤٢٩). منهاج
الصالحين المعاملات.شرح واعداد مصطفى
محمد العاملي.منشورات الاجتهاد.ج٢،ص٩٥
مسألة ١٨١١ .
- ٦١- السيستاني . علي الحسيني. منهاج
الصالحين المعاملات. ج ٢، ص ٦٩ مسألة ٢١٠ .
- ٦٢- الفياض.محمد اسحاق. منهاج الصالحين
العبادات المعاملات .الناشر مكتبة الفياض.
المطبعة امير.ط١. ج٢، ص ١٧٣ مسألة ٣٩١ .
- ٦٣- السند. محمد . منهاج الصالحين
العبادات . ج ٢ . ص ٧٤-٧٥ مسألة ١٩٨ .
- ٦٤- ابن منظور.جمال الدين.(١٤٠٥).لسان
العرب.نشر اداب الحوزة .قم . ايران . ج٤،ص
٢٦٧ .
- ٦٥- سرور.ابراهيم حسين.(١٤٢٩) . المعجم
الشامل للمصطلحات العلمية والدينية الفقه
الاصول الفلسفة المنطق .ط١.دار الهادي.
بيروت.لبنان. ج١،ص١٢١ .
- ٦٦- سرور.ابراهيم حسين.(١٤٢٩) . المعجم
الشامل للمصطلحات العلمية والدينية الفقه
الاصول الفلسفة المنطق .ط١.دار الهادي.
بيروت.لبنان. ج١، ١٩٥ .
- ٦٧- فتح الله .احمد.(١٤١٥) معجم الفاظ
الفقه الجعفري. ط١. ص ١٨٢ . واعداد مركز
المعجم الفقهي.المصطلحات . ص١٠٥٥ .
- ٦٨- ابن منظور.جمال الدين.(١٤٠٥).لسان
العرب.نشر اداب الحوزة . قم . ايران . ج١،
ص ٦٣٣ . الزبيدي.ابي فيض مرتضى الحسيني
(١٤١٤).تاج العروس من جواهر القاموس
تحقيق علي شيري . دار الفكر . بيروت.لبنان.
ج٢،ص ٢٧٠ .
- ٦٩- البركيتي . محمد عميم الاحسان.(١٩٧١).
دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان . ص ١٥٥ .
- ٧٠- حماد.نزيه.(١٤٢٩). معجم المصطلحات
المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء . ط١. ص ٣٣٧ .
- ٧١- سرور. ابراهيم حسين . (١٤٢٩) . المعجم
الشامل للمصطلحات العلمية والدينية . ط١. ج١
، ص ١٩٥ .
- ٧٢- فتح الله .احمد.(١٤١٥) معجم الفاظ
الفقه الجعفري. ط١. ص ١٨٣ . واعداد مركز
المعجم الفقهي.المصطلحات . ص١٠٥٥ .
- ٧٣- البركيتي . محمد عميم الاحسان.(١٩٧١).
دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان . ص ٩٠ .
- ٧٤- مرعي. حسين عبد الله.(١٤١٣).
القاموس الفقهي. دار المجتبى . ط١،١٤١٣، ص
١٤٧ .

- ٧٥- الفراهيدي. الخليل بن احمد. (١٤١٠). العين. تحقيق مهدي المخزومي وآخرون. مؤسسة الهجرة . المطبعة الصدر. ط٢. ج٨، ص ٧ .
- ٧٦- عبد المنعم. محمو عبد الرحمن . معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. الناشر دار الفضيلة . ج٢، ص ١٣٩ .
- ٧٧- ابادي . الفيروز . القاموس المحيط والقابوس الوسيط . ج ٢، ص ٢٦١ .
- ٧٨- جرجس. جرجس . (١٩٩٦). معجم المصطلحات الفقهية والقانونية . الناشر الشركة العالمية للكتاب . ص ٣٨ .
- ٧٩- الزحيلي. وهبة. (١٤١١). التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج. دار الفكر . بيروت . لبنان. ط١. ج٦، ص ١٦٩ .
- ٨٠- الكليني. ابي جعفر. ج٥، ص ٢٠٧ . والطوسي ابي جعفر. تهذيب الاحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد. تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان . ج٧، ص ٦٠ .
- ٨١- ابن منظور. جمال الدين. (١٤٠٥). لسان العرب. نشر اداب الحوزة . قم . ايران . ج٤، ص ٢٦٧ .
- ٨٢- بصره جي. سائر. (٢٠٠٩). معجم مصطلحات الفقه الاسلامي. صفحات للدراسات. ط١. ص ١١١ .
- ٨٣- الصدر. محمد. (١٤٢٧). ما وراء الفقه. المطبعة قلم . قم . ايران . ج٣، ص ٣١٩ . القمي. تقى الطباطبائي. (١٤١٥). عمدة المطالب في التعليق على المكاسب . سيد الشهداء عليها السلام . ط١. ج٣، ص ٣٢٦ .
- ٨٤- حماد. نزيه. (١٤٢٩) . معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. ط١. ص ٢٠٢ .
- ٨٥- الشاهرودي . محمود الهاشمي. (١٤٣٧) . موسوعة الفقه الاسلامي المقارن. ط١. ج٨، ص ٣٠١ .
- ٨٦- الدارمي . ابو عبد الله . سنن الدارمي . ج٢، ص ٢٤٨ .
- ٨٧- ابن ماجة. محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجة. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر. ج٢، ص ٧٥٥ .
- ٨٨- ابن بابويه القمي. علي. (١٤٠٦) . فقه الرضا . تحقيق مؤسسة ال البيت عليهم السلام. قم. ايران . ص ٢٥٣ .
- ٨٩- الخويي. ابي القاسم . منهاج الصالحين المعاملات. ج ٢، ص ٣٩ .
- ٩٠- الروحاني . محمد الحسيني . منهاج الصالحين . مكتبة الالفين. ج٢، ص ٤٢ مسألة ١٤٤ .
- ٩١- الصدر. محمد. (١٣٨٢). منهاج الصالحين . دار ومكتبة البصائر . بيروت. لبنان. ج٣، ص ٦٨ .
- ٩٢- التبريزي. جواد. (١٣٨٢) . ط١. المطبعة شريعت . ايران . ج٢، ص ٤٣ .
- ٩٣- القمي . محمد تقى الطباطبائي. (١٤٢٦) . مباني منهاج الصالحين . اشراف عباس الحاجياني . منشورات قلم الشرق . المطبعة نهضت . ج ٨، ص ٩٢ .
- ٩٤- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٣٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط٢. الناشر دفتر اية . ج٢، ص ٥٠ .
- ٩٥- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات. شرح مصطفى محمد مصري العاملي. ط١ . ج٢، ص ٧٨ مسألة ١٧٥٥ .
- ٩٦- السيستاني. علي الحسيني . منهاج الصالحين المعاملات. ج٢، ص ٥٣ .
- ٩٧- الفياض. محمد اسحاق . منهاج الصالحين

- العبادات المعاملات. ط١.المطبعة امير . ج٢، ص ١٥٩ .
- ٩٨- السند.محمد. منهاج الصالحين. ج٢، ص ٥٩ .
- ٩٩- الخويي .ابو القاسم . الروحاني .محمد صادق . منهاج الصالحين المعاملات . ج٢، ص ٤٤ .
- ١٠٠- العلامة الحلي .ابو منصور الحسن بن يوسف.(١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط١.تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم.ايران.ج٥، ص ١٦٩ .
- ١٠١- الخويي. ابي القاسم . منهاج الصالحين المعاملات. ج ٢،ص٣٩ .مسألة ١٥١ .
- ١٠٢- الروحاني . محمد الحسيني . منهاج الصالحين .مكتبة الالفين. ج٢، ص٤٢ مسألة ١٤٥ .
- ١٠٣- الصدر.محمد.(١٣٨٢).منهاج الصالحين دار ومكتبة البصائر . بيروت. لبنان. ج٣، ص ٦٨ -٦٩مسألة ٢٣٣ .
- ١١٤- التبريزي. جواد. (١٣٨٢). ط١.منهاج الصالحين المعاملات .المطبعة شريعت. ايران.ج٢، ص ٤٣-٤٤ .مسألة ١٥١ .
- ١١٥- القمي . محمد تقي الطباطبائي.(١٤٢٦) مباني منهاج الصالحين . اشراف عباس الحاجباني . منشورات قلم الشرق . المطبعة نهضت . ج ٨، ص ١٠٢ .
- ١١٦- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٣٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط٢.الناشر دفتر اية ج.٢، ص ٥٠ -٥١ مسألة ١٥١ .
- ١١٧- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات.شرح مصطفى محمد مصري العاملي. ط١ . ج٢، ص ٤٤ - ٤٥ مسألة ١٥١ وج.٢، ص٧٩-٨٠ مسألة ١٧٥٦ .
- ١١٨- السيستاني.علي الحسيني. منهاج الصالحين المعاملات. ج٢، ص ٥٣ -٥٤مسألة ١٥٨ .
- ١١٩- الفياض.محمد اسحاق . منهاج الصالحين العبادات المعاملات. ط١.المطبعة امير . ج٢، ص ١٥٩ -١٦٠مسألة ٣٤٤ .
- العبادات المعاملات. ط١.المطبعة امير . ج٢، ص ١٥٩ .
- ٩٨- السند.محمد. منهاج الصالحين. ج٢، ص ٥٩ .
- ٩٩- الخويي .ابو القاسم . الروحاني .محمد صادق . منهاج الصالحين المعاملات . ج٢، ص ٤٤ .
- ١٠٠- العلامة الحلي .ابو منصور الحسن بن يوسف.(١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط١.تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم.ايران.ج٥، ص ١٦٩ .
- ١٠١- الخويي. ابي القاسم . منهاج الصالحين المعاملات. ج ٢،ص٣٩ .مسألة ١٥١ .
- ١٠٢- الروحاني . محمد الحسيني . منهاج الصالحين .مكتبة الالفين. ج٢، ص٤٢ مسألة ١٤٥ .
- ١٠٣- الصدر.محمد.(١٣٨٢).منهاج الصالحين دار ومكتبة البصائر . بيروت. لبنان. ج٣، ص ٦٨ -٦٩مسألة ٢٣٣ .
- ١٠٤- التبريزي. جواد. (١٣٨٢). ط١.المطبعة شريعت. ايران. ج٢، ص ٤٣ -٤٤ .مسألة ١٥١ .
- ١٠٥- القمي . محمد تقي الطباطبائي.(١٤٢٦) مباني منهاج الصالحين . اشراف عباس الحاجباني . منشورات قلم الشرق . المطبعة نهضت . ج ٨، ص ١٠٦ مسألة ٤٦ .
- ١٠٦- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٣٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط٢.الناشر دفتر اية ج.٢، ص ٥٠ مسألة ١٥١ .
- ١٠٧- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات.شرح مصطفى محمد مصري العاملي. ط١ . ج٢، ص ٨٨ مسألة ١٧٥٦ .
- ١٠٨- السيستاني.علي الحسيني. منهاج الصالحين المعاملات. ج٢، ص ٥٣ مسألة ١٥٨ .

- ١٢٠- السند.محمد. منهاج الصالحين. ج ٢، ص ٥٩ مسألة ١٥٢.
- ١٢١- العلامة الحلي .ابو منصور الحسن بن يوسف.(١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط١. تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم. ايران .ج.٥، ص ١٦٩- ١٧٢ .
- ١٢٢- الخوئي. ابي القاسم . منهاج الصالحين المعاملات. ج ٢، ص ٤٠ مسألة ١٥٣ .
- ١٢٣- الروحاني . محمد الحسيني . منهاج الصالحين .مكتبة الالفين. ج٢، ص٤٣ مسألة ١٤٧ .
- ١٢٤- التبريزي. جواد.(١٣٨٢).منهاج الصالحين . ط١.المطبعة شريعت . ايران . ج٢، ص ٤٤ .مسألة ١٥٣ .
- ١٢٥- الشاهرودي. محمود الهاشمي.(١٣٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط٢.الناشر دفتر اية .ج٢، ص ٥١ مسألة ١٥٣.
- ١٢٦- الروحاني. محمد صادق .(١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات.شرح مصطفى محمد مصري العاملي. ط١ . ج٢، ص ٨١ .
- ١٢٧- الفياض.محمد اسحاق . منهاج الصالحين العبادات المعاملات. ط١.المطبعة امير . ج٢، ص ١٦١مسألة ٣٤٧.
- ١٢٨- الحكيم.محسن الطباطبائي.(١٩٨٠).منهاج الصالحين المعاملات.تعليق محمد باقر الصدر .الناشر دار التعارف .بيروت.لبنان. ج٢، ص ٥٥ مسألة رقم ٥٢ .
- ١٢٩- الصدر.محمد.(١٤٣٢).منهاج الصالحين .دار ومكتبة البصائر . بيروت. لبنان.ج١٤، ص ٦٤- ٦٥ مسألة ٥٢ .
- ١٣٠- السيستاني.علي الحسيني. منهاج الصالحين المعاملات. ج٢، ص ٥٤ مسألة ١٦٢ .
- ١٣١- الصدر.محمد.(١٤٣٢).منهاج الصالحين
- بيروت. لبنان . ج ٣، ص ٧٠-٧٦. مسألة ٢٣٥ .
- ١٣٢- الحيدري.كمال.(١٤٣٣).الفتاوى الفقهية . اعداد وتنظيم احمد الشيباني .مؤسسة الثقلين .ج٣، ص١٩٨ .والحيدري .كمال. منهاج الصالحين. اثار السيد كمال الحيدري . ص ٣٣٨ .
- ١٣٣- العلامة الحلي .ابو منصور الحسن بن يوسف.(١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط١. تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم. ايران .ج.٥، ص ١٧٠- ١٧١ .
- ١٣٤- العلامة الحلي .ابو منصور الحسن بن يوسف.(١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط١. تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم. ايران .ج.٥، ص ١٧٠- ١٧١ .
- ١٣٥- الطوسي. ابي جعفر.(١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان . دار الكتب الاسلامية. ج٣، ص٢٣٢ .
- ١٣٦- الطوسي. ابي جعفر.(١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان . دار الكتب الاسلامية. ج٣، ص٢٣٢ .
- ١٣٧- ابن بابويه القمي. علي .(١٤٠٦) . فقه الرضا . تحقيق مؤسسة ال البيت عليهم السلام. قم.ايران .ص٢٥٣ .والمجلسي . محمد باقر. بحار الانوار الجامعة لدرر ائمة اخبار الائمة الاطهار. دار احياء التراث العربي. بيروت.لبنان .ج١٠٠، ص ١١١ . والبروجدي.اقا حسين الطباطبائي.(١٣٦٩) . جامع احاديث الشيعة.المطبعة مهر. قم.ايران .ج١٨، ص١٠٨ .
- ١٣٨- الزبيدي.ابي الفيض .(١٩٩٤).تاج العروس من جواهر القاموس.تحقيق علي شيري .دار الفكر .لبنان.ج٣، ص٢٧٧ .

- ١٣٩- الغديري. عبد الله عيسى ابراهيم. (١٤١٨). القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية. دار الحجة البيضاء دار الرسول الاكرم ع . ط١. بيروت. لبنان. ص ١٩ .
- ١٤٠- سرور. ابراهيم حسين. (١٤٢٩). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. ط١. دارالهادي. بيروت. لبنان. ج١، ص٣٧ .
- ١٤١- الانصاري. محمد علي. (١٤١٥). الموسوعة الفقهية الميسرة. ط١. المطبعة مؤسسة الهادي. ج٢، ص ٤٦ .
- ١٤٢- المتقي الهندي. علاء الدين علي المتقي. (١٤٠٩). كنز العمال في سنن الاقوال والافعال . تصحيح صفوة السقا . مؤسسة الرسالة . ج ١١ ، ص ٤ .
- ١٤٣- المتقي الهندي. علاء الدين علي المتقي. (١٤٠٩). كنز العمال في سنن الاقوال والافعال . تصحيح صفوة السقا . مؤسسة الرسالة . ج ١١ ، ص ٤ .
- ١٤٤- ابن منظور. جمال الدين. (١٤٠٥). لسان العرب. نشر اداب الحوزة . قم . ايران . ج٤، ص ٤٠٧ .
- ١٤٥- بضمه جي. سائر. (٢٠٠٩). معجم مصطلحات الفاظ الفقه الاسلامي . صفحات للدراسات والنشر. سوريا . دمشق. ص ٩٥ .
- ١٤٦- ابو حبيب. سعدي. (١٤٠٨). القاموس الفقهي لغة واصطلاحا. دار الفكر. دمشق . سوريا . ص ٣٨٨ .
- ١٤٧- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٧، ص ٨٦ .
- ١٤٨- الفراهيدي. الخليل بن احمد. (١٤١٠). العين. تحقيق مهدي المخزومي وآخرون. مؤسسة الهجرة . المطبعة الصدر. ط٢. ج٤، ص ٢٤٧ .
- ١٤٩- الازهري. ابي منصور محمد . (١٤٢١). تهذيب اللغة. تعليق عمر سلامي وآخرون. تقديم فاطمة محمد اصلان . دار احياء التراث العربي . بيروت . لبنان. ج٧، ص١٤٤ .
- ١٥٠- الفراهيدي. الخليل بن احمد. (١٤١٠). العين. تحقيق مهدي المخزومي وآخرون. مؤسسة الهجرة . المطبعة الصدر. ط٢. ج٢، ص ١٠١ .
- ١٥١- عبد المنعم. محمو عبد الرحمن . معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. الناشر دار الفضيلة . ج١، ص ٨٢ .
- ١٥٢- دغيم. سميح. (٢٠٠١). موسوعة مصطلحات الامام فخر الدين الرازي. ط١. بيروت. لبنان. ص ٤٢٧ .
- ١٥٣- الغديري. عبد الله عيسى ابراهيم. (١٤١٨). القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية. دار الحجة البيضاء دار الرسول الاكرم ع . ط١. بيروت. لبنان. ص ٣٧٧ .
- ١٥٤- مرعي. حسين. (١٤١٣). القاموس الفقهي. دار المجتبي. ط١. بيروت . لبنان. ص ١٣٤ .
- ١٥٥- سرور. ابراهيم حسين. (١٤٢٩). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. ط١. دارالهادي. بيروت. لبنان. ج١، ص١٧٩ .
- ١٥٦- الازدي. محمد بن الحسن. (١٩٨٧). جمهرة اللغة. تحقيق وتقديم رمزي منير. دار العلم للملايين. ط١. بيروت. لبنان. ج٢، ص٧٥٢ .
- ١٥٧- البركي. محمد عميم الاحسان. (٢٠٠٩). التعريفات الفقهية . ط٢. بيروت. لبنان. ص ٢٠٢ .
- ١٥٨- سانو. قطب مصطفى. (١٤٢٧). معجم مصطلحات اصول الفقه عربي انكليزي. تقديم ومراجعة محمد رواس قلجعي. دار الفكر. ط٣. بيروت. لبنان . ص ١٩١ .

- ١٥٩- السبزواري. عبد الاعلى. جامع الاحكام الشرعية. مؤسسة المنار. ط. ٩. المطبعة باقري. قم. ايران. ص ٥٨٤ .
- ١٦٠- المدرسي. محمد تقي. (١٤٣١). الفقه الاسلامي في احكام المعاملات. ط. ٩. الناشر مركز العصر للثقافة والنشر. ج. ٢، ص ٤١٠. والسيستاني. علي الحسيني. منهاج الصالحين المعاملات. ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤ .
- ١٦١- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٦، ص ١٢١ .
- ١٦٢- الصدوق. ابي جعفر . (١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط. ٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج. ٣، ص ٥٤٥ .
- ١٦٣- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٦، ص ١٢٢ .
- ١٦٤- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٦، ص ١٢٢ .
- ١٦٥- الصدوق. ابي جعفر . (١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط. ٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج. ٣، ص ٥٤٦ .
- ١٦٦- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٦، ص ١٢٢ .
- ١٦٧- الطوسي . ابي جعفر . (١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار. تحقيق وتعليق حسن الموسوي. دار الكتب الاسلامية. تهران . ايران. ج ٣، ص ٣٠٥ .
- ١٦٨- الصدوق. ابي جعفر . (١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط. ٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج. ٣، ص ٥٤٤ .
- ١٦٩- الصدوق. ابي جعفر . (١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط. ٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج. ٣، ص ٥٤٥ - ٥٤٦ .
- ١٧٠- المرعشي. شهاب الدين الحسيني. (١٤٠٩). منهاج المؤمنین المعاملات. مطبعة الخيام. ط. ١. قم. ايران. ج. ٢، ص ٢٦٤، سؤال ٧ .
- ١٧١- الخوي. ابي القاسم . منهاج الصالحين المعاملات. ج ٢، ص ٣٧١-٣٧٢ . مسألة ١٧٨٥ .
- ١٧٢- السبزواري. عبد الاعلى الموسوي. ط. ٩. مؤسسة المنار. المطبعة حميد. قم. ايران. ص ٦٢٩ مسألة ٦٢ .
- ١٧٣- الصدر. محمد. (١٤٣٢). منهاج الصالحين دار ومكتبة البصائر . بيروت. لبنان. ج ٤، ص ٣٦٨ مسألة ١٠٥١ .
- ١٧٤- التبريزي. جواد. (١٣٨٢). منهاج الصالحين المعاملات . ط. ١. الناشر دار الصديقة الشهيدة عليها السلام. ايران . ج. ٢، ص ٤٦٩ . مسألة ١٧٨٥ .
- ١٧٥- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٤٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط. ٢. الناشر دفتر اية ج. ٢، ص ٤٠٩ مسألة ١٤٢٨ .
- ١٧٦- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٤٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط. ٢. الناشر دفتر اية ج. ٢، ص ٥٢٣-٥٢٤ مسألة ١٧٨٥ .
- ١٧٧- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات. شرح مصطفى محمد مصري العمالي. ط. ١ . ج ٢، ص ٦٩٣-٦٩٤ مسألة ٣٤٠٣ .
- ١٧٨- الفياض. محمد اسحاق. منهاج الصالحين

- المعاملات. الناشر مكتبة الفيض . ط١. مطبعة امير ج.٢، ص ٢١٢ مسألة ٥٨١.
- ١٧٩- الخوئي. ابي القاسم.(١٤٣١). المسائل المنتخبة العبادات والمعاملات. ط١٧. قم. ايران. ص ٣٩٤ مسألة ١٣٣٧ .
- ١٨٠- الروحاني.محمد الحسيني. (١٤١٧). المسائل المنتخبة . مكتبة الايمان. بيروت. لبنان. ص ٤٢٨-٤٢٩ مسألة ١٣٠٠ .
- ١٨١- اللنكراني.محمد الفاضل .(١٤٢٤). الاحكام الواضحة. الناشر مركز فقه الائمة الاطهار عليهم السلام . ط٥. المطبعة اعتماد. قم. ايران. ص ٤٥٦ مسألة ٢٠٦١ .
- ١٨٢- الروحاني.محمد صادق . (١٤٢٠). المسائل المنتخبة العبادات والمعاملات . المطبعة سبهر. قم. ايران. ص ٣٧٦ مسألة ١٣٣٧ .
- ١٨٣- السيستاني.علي الحسيني.منهاج الصالحين للمعاملات . ج٣، ٣٥٠ مسألة ١٠٦٢ .
- ١٨٤- السيستاني. علي الحسيني . (١٤١٤) . المسائل المنتخبة. ط٣. ص٥٢٣ مسألة ١٣٣٧ .
- ١٨٥- الصدوق. ابي جعفر .(١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج٣، ص٥٤٤.
- ١٨٦- الطوسي . ابي جعفر. (١٣٦٥). تهذيب الاحكام . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخراسان. دار الكتب الاسلامية . ج٨، ص٧٩-٨٠ رقم الحديث ٢٧١ .
- ١٨٧- ابن منظور. جمال الدين.(١٤٠٥). لسان العرب. نشر اداب الحوزة . قم . ايران . ج٤، ص ١٦٢ .
- ١٨٨- ابن منظور. جمال الدين.(١٤٠٥). لسان العرب. نشر اداب الحوزة . قم . ايران . ج٤، ص ١٦٢ .
- ١٨٩- الفراهيدي.الخليل بن احمد.(١٤٠٩). العين. تحقيق مهدي المخزومي وآخرون. ط٢. قم. ايران . ج٣، ص ٣٠٩ .
- ١٩٠- الازهري . ابي منصور محمد . (١٤٢١). تهذيب اللغة. تعليق عمر سلامي وآخرون. تقديم فاطمة محمد اصلان . دار احياء التراث العربي . ط١. بيروت . لبنان. ج٥، ص١٧٢ .
- ١٩١- الغديري. عبد الله عيسى ابراهيم. (١٤١٨). القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية. دار الحجة البيضاء دار الرسول الاكرم ع . ط١. بيروت. لبنان. ص ١١٨ .
- ١٩٢- سرور. ابراهيم حسين.(١٤٢٩). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. ط١. دار الهادي. بيروت. لبنان. ج١، ص١٠٣ .
- ١٩٣- العاملي. ياسين عيسى.(١٤١٣). الاصطلاحات الفقهية في الرسائل العلمية. ط١. بيروت. لبنان. ص ١٢٤ .
- ١٩٤- الهندي. بهاء الدين الفاضل. (١٤٠٥) . كشف اللثام. منشورات السيد المرعشي النجفي. قم. ايران. ج١، ص ٢٧١ .
- ١٩٥- الكليني. ابي جعفر.(١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج٣، ص ٤٦٥ . جزء من القول .
- ١٩٦- الصدوق. ابي جعفر .(١٤٠٤). من لا يحضره الفقيه. تصحيح وتعليق علي اكبر الغفاري. ط٢. جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم. ايران. ج١، ص٥٥٢ جزء من الرواية.
- ١٩٧- ابن ماجة. ابي عبد الله. سنن ابن ماجة. تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر. ج١، ص٤٤٢ جزء من القول .
- ١٩٨- السجستاني . ابي داود. (١٤١٠). تحقيق

- وتعليق سعيد محمد للحام. ط ١. دار الفكر. ج ١، ص ٢٩٢ .
- ١٩٩- الترمذي. ابي عيسى. سنن الترمذي. تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الفكر. ج ١، ص ٢٢٩. جزء من القول .
- ٢٠٠- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٧، ص ٨٦. جزء من القول .
- ٢٠١- الطوسي. ابي جعفر. (١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان . دار الكتب الاسلامية. ج ٤، ص ١٤٤ .
- ٢٠٢- الكليني. ابي جعفر. (١٣٦٧). الكافي. تعليق وشرح وتصحيح علي اكبر الغفاري- دار الكتب الاسلامية . ج ٧، ص ٨٥. جزء من القول .
- ٢٠٣- الطوسي . ابي جعفر . (١٣٦٥). تهذيب الاحكام . تحقيق وتعليق حسن الموسوي الخرسان. دار الكتب الاسلامية. ج ٩، ص ٢٧٥. جزء من القول .
- ٢٠٤- العلامة الحلي . ابو منصور الحسن بن يوسف. (١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ط ١. تحقيق ونشر مؤسسة النشر الاسلامي . قم. ايران . ج ٩، ص ١٧-٢٢ .
- ٢٠٥- الحكيم. محسن الطباطبائي. (١٩٨٠). منهاج الصالحين المعاملات. تعليق محمد باقر الصدر. الناشر دار التعارف. بيروت. لبنان. ج ٢، ص ٣٩١-٣٩٢ مسألة رقم ٩ .
- ٢٠٦- الصدر. محمد باقر . (١٤٢٥). منهاج الصالحين قسم المعاملات. الناشر مركز الابحاث. ط ١، ص ١٤٦، ص ٤٧٣ مسألة ٩ .
- ٢٠٧- الخوي. ابو القاسم. (منهاج الصالحين المعاملات). ج ٢، ص ٣٦٠ مسألة ١٧٤٣ .
- ٢٠٨- الروحاني . محمد الحسيني . منهاج الصالحين المعاملات . مكتبة الالفين. ج ٢، ص ٤٣ مسألة ١٤٧ .
- ٢٠٩- التبريزي. جواد. (١٣٨٢). منهاج الصالحين المعاملات . ط ١. الناشر دار الصديقة الشهيدة عليها السلام. ايران . ج ٢، ص ٤٥٨- ٤٥٩ مسألة ١٧٤٣ .
- ٢١٠- القمي . محمد تقي الطباطبائي. (١٤٢٦) . مباني منهاج الصالحين . اشراف عباس الحاجياني . منشورات قلم الشرق . ط ١. المطبعة نهضت . ج ١٠، ص ٨٢٥ مسألة ٩ .
- ٢١١- الشاهرودي. محمود الهاشمي. (١٤٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. ط ٢. الناشر دفتر اية . ج ٢، ص ٥١١ مسألة ١٧٤٣ .
- ٢١٢- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات. شرح مصطفى محمد مصري العمالي. ط ١ . ج ٢، ص ٣٩٣ مسألة ١٧٤٣ .
- ٢١٣- الروحاني. محمد صادق . (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات. شرح مصطفى محمد مصري العمالي. ط ١ . ج ٢، ص ٦٧٦ مسألة ٣٣٦٠ .
- ٢١٤- نكونام. محمد رضا. (١٤٢٨). تحرير التحرير. الناشر ظهور شفق . المطبعة باقري. ط ١ . ج ٣، ص ٣٩٧ مسألة ٤٥٣٦ .
- ٢١٥- السيستاني. علي الحسيني. منهاج الصالحين المعاملات . ج ٣، ص ٣٣٥ مسألة ١٠٠٦ .
- ٢١٦- الفياض. محمد اسحاق . منهاج الصالحين المعاملات. الناشر مكتبة الفياض . ط ١. مطبعة امير . ج ٣، ص ١٩٤ مسألة ٥٣٨ .
- ٢١٧- الخميني. روح الله . (١٣٩٠). تحرير الوسيلة. ط ٢. مطبعة الاداب. النجف. ج ٢، ص ٣٨١ مسألة ١ .
- ٢١٨- المرعشي. شهاب الدين الحسيني. (١٤٠٩).

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

ابراهيم حسين سرور. (١٤٢٩). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية . بيروت لبنان: دار الهادي.- ١

٢- ابراهيم حسين سرور. (٢٠٠٨). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. دار الهادي.

ابن ماجة ٠ دار الفكر . (ج١/٤٤٢). سنن ابن ماجة ابن ماجة . ٣-

ابن منظور . نشر اداب الحوز قم ايران . (١٤٠٥). لسان العرب ابن منظور . - ٤

٥-ابو الفضل حافظيان البابلي. (١٤٢٣). رسائل في دراية الحديث. مركز تحقيق دار الحديث.

دار الفكر . دمشق سوريا٠. (١٤٠٨). القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً. ابو حبيب ٦-

٧-ابو عبد الله الدارمي. (ج٢، ص٢٤٨). سنن الدارمي.

٨ -ابو منصور الحسن بن يوسف العلامة الحلي. (١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة. قم

ايران: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم .

٩ -ابي الفضل جمال الدين ابن منظور. (١٤٠٥). لسان العرب. ايران قم: نشر اداب الحوزة.

١٠ -ابي الفيض الزبيدي. (١٩٩٤). تاج العروس من جواهر القاموس . لبنان: دار الفكر.

١١ -ابي القاسم الخوئي. (ج٢، ص٣٩). منهاج الصالحين المعاملات .

١٢ -ابي القاسم الخوئي. (ج٢، ص ٥٠). منهاج الصالحين المعاملات .

١٣ -ابي جعفر الطوسي. (١٣٦٥). تهذيب الاحكام. دار الكتب الاسلامية.

١٤ -ابي جعفر الطوسي. (١٣٦٥). تهذيب الاحكام

منهاج المؤمنين المعاملات. مطبعة الخيام. ط١. قم. ايران. ج٢، ص٢٦٥ مسألة ١ .

٢١٩- التستري. محمد تقي. (١٣٧١). النجمة في شرح اللمعة. مكتبة الصدوق. ط١. ج١، ص ٤١٧ .

٢٢٠- السنند. محمد. (١٤٣٥). منهاج الصالحين المعاملات. ط١. المطبعة شريعت . مؤسسة

الصادق عليه السلام . قم. ايران. ج٣، ص ٦٢٢ مسألة ٢٠٨٧ .

٢٢١- مجلة تراثنا. مؤسسة ال البيت عليهم السلام. (١٤٣١). المطبعة ستارة . قم . ايران .

العددان الثاني والثالث ٣٥ و٣٦ السنة التاسعة ربيع الاخر . ج٥، ص ٥٦ .

٢٢٢- المدرسي. محمد تقي. (١٤٣١). الفقه الاسلامي في احكام المعاملات. ط٣. الناشر مركز

العصر للثقافة والنشر. ج٣، ص٧ .

- في شرح المقنعة للشيخ المفيد. دار الكتب الاسلامية.
- ١٥ - ابي جعفر الطوسي. (١٣٩٠). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار. دار الكتب الاسلامية.
- ١٦ - ابي جعفر الكليني. (١٣٦٧). الكافي. دار الكتب الاسلامية.
- ١٧ - ابي جعفر الكليني. (ج٥، ص٢٠٧). الكافي.
- ١٨ - ابي علي الفضل الطبرسي. (١٩٩٥). تفسير مجمع البيان. لبنان: منشورات الاعلمي.
- ١٩ - احمد فتح الله. (١٤١٥). معجم الفاظ الفقه الجعفري .
- ٢٠ - احمد فتح الله. (١٩٩٥). معجم الفاظ الفقه الجعفري.
- ٢١ - اسماعيل بن حماد الجوهري. (١٩٥٦). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . لبنان: دار العلم للملايين.
- ٢٢ - اعداد المركز المعجم الفقهي. (بلا تاريخ). المصطلحات . د.ت.
- ٢٣ - اغا برزك الطهراني. (بلا تاريخ). الذريعة. بيروت: لبنان.
- ٢٤ - اغا برزك الطهراني. (بلا تاريخ). الذريعة. لبنان: دار الاضواء.
- ٢٥ - اغا برزك الطهراني. (بلا تاريخ). طبقات اعلام الشيعة. دار احياء التراث العربي.
- ٢٦ - اغا برزك الطهراني. (بلا تاريخ). طبقات اعلام الشيعة. دار احياء التراث العربي.
- دار العلم للملايين . بيروت . لبنان. (١٩٨٧).
- جمهرة اللغة. الازدي ٢٧-
- بيروت . لبنان . تهذيب اللغة . دار احياء التراث العربي .. (١٤٢١) الازهري-٢٨
- المطبعة دار الهادي .. (١٤١٥). الموسوعة الفقهية الميسرة. الانصاري-٢٩
- الناشر دار الصديقة الشهيدة عليها السلام. منهاج الصالحين المعاملات. (١٣٨٢). التبريزي-٣٠
- دار الفكر. ا. (ج١/٢٢٩). الترمذي .سنن الترمذي-٣١
- مكتبة الصدوق . النجمة في شرح اللمعة.. (١٣٧١). التستري-٣٢
- ايران. منشورات مكتبة المحلّاتي . المفيد من معجم الرجال الحديث (١٤٢٤) الجواهري-٣٣
- ٣٤ -الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي . (١٤١٢). مختلف الشيعة في احكام الشريعة . ايران: مؤسسة النشر الاسلامي.
- ٣٥ -الحلي ابن داود. (١٩٧٢). رجال ابن داود. العراق: المطبعة الحيدرية.
- ٣٦ -الخليل بن احمد الفراهيدي . (١٤١٠). العين. مؤسسة دار الهجرة.
- ٣٧ -الخليل بين احمد الفراهيدي. (١٤٠٩). العين. ايران: دار الهجرة.
- . النجف. تحرير الوسيلة .مطبعة الاداب . (١٣٩٠). الخميني٣٨
- تهران. مكتبة اسماعيليان. روضات الجنات في احوال العلماء والسادات. الخوانساري-٣٩
- مكتبة اسماعيليان. (تهران). الخوانساري . روضات الجنات في احوال العلماء والسادات الخوانساري -٤٠
- ٤١ -الخوئي والروحاني. (ج٢، ص ٤٤). منهاج الصالحين المعاملات.
- ٤٢ -الخوئي والروحاني. (فتاوى الخوئي والروحاني). منهاج الصالحين المعاملات.
- قم . ايران . . المسائل المنتخبة العبادات والمعاملات. (١٤٣١). الخوئي-٤٣
- منهاج الصالحين المعاملات. (ج ٢، ص٣٧١-٣٧٢). الخوئي-٤٤

- منهاج الصالحين المعاملات. (ج ٢ / ٣٦٠).
الخوئي-٤٥
بيروت. لبنان. المسائل المنتخبة. مكتبة الايمان. .
(١٤١٧). الروحاني-٤٦
منهاج الصالحين المعاملات. (ج ٢ / ٣٩٤).
الروحاني-٤٧
تاج العروس من جواهر القاموس. الناشر دار
الفكر.. (١٤١٤). الزبيدي الحنفي-٤٨
٤٩- الزركلي. (١٩٨٠). الاعلام. لبنان.
٥٠- الزركلي خير الدين. (١٩٨٠). الاعلام. ط. ٥.
بيروت. لبنان. دار العلم للملايين.
. قم. ايران. الطبعة مجيد. جامع الاحكام
الشرعية. (ص ٦٢٩). السبزواري-٥١
سنن ابي داود. دار الفكر.. (١٤١٠) السجستاني.
٥٢- قم. ايران. منهاج الصالحين المعاملات. المطبعة.
شريعة مؤسسة الصادق عليه السلام. (١٤٣٥).
-السنن ٥٣
المسائل المنتخبة العبادات المعاملات .. (١٤١٤).
السيستاني- ٥٤
منهاج الصالحين. (ج ٣ / ٣٣٥). السيستاني-٥٥
منهاج الصالحين المعاملات. (ج ٣، ٣٥٠).
السيستاني- ٥٦
٥٧- الشهيد الثاني العاملي. (١٤١٤). غاية المراد
في شرح نكت الارشاد والشهيد الاول ت ٧٨٦ هـ .
ايران: مركز الابحاث والدراسات الاسلامية.
منهاج الصالحين. مكتبة البصائر. بيروت. لبنان.
(١٤٣٢). الصدر-٥٨
قم. ايران. من لا يحضره الفقيه. جماعة.
المدرسين في الحوزة العلمية. (١٤٠٤). الصدوق-٥٩
المرعشي. ش. (١٤٠٩). منهاج المؤمنين المعاملات
قم ايران: مطبعة الخيام. العاملي. ي. (١٤١٣).
- ٦٠- الاصطلاحات الفقهية في الرسائل العملية.
بيروت لبنان: دار البلاغة
٦١- العسقلاني. (١٩٧١). لسان الميزان. لبنان:
مؤسسة الاعلمي.
٦٢- العلامة الحلي. (١٤١٢). مختلف الشيعة في
احكام الشريعة. ايران: مؤسسة النشر الاسلامي.
الفياض. م. (ج ٣ / ١٩٤). منهاج الصالحين. المطبعة
امير-٦٣
٦٤- الفيروز ابادي. (ج ٢ / ٢٦١). القاموس المحيط
والقابوس الوسيط.
الكليني، ا. (١٣٦٧). الكافي. دار الكتب
الاسلامية-٦٥
اللكراني، م. (١٤٢٤). الاحكام الواضحة. قم
ايران: الناشر مركز فقه الائمة الاطهار عليهم
السلام-٦٦
المتقي الهندي، ع. (١٤٠٩). كنز العمال في السنن
والاقوال والافعال. مؤسسة الرسالة-٦٧
المدرسي، م. (١٤٣١). الفقه الاسلامي احكام
الولايات. بيروت لبنان: مركز العصر للثقافة
والنشر-٦٨
المدرسي، م. (١٤٣١). الفقه الاسلامي في احكام
المعاملات. مركز العصر للثقافة والنشر-٦٩
٧٠-المظهر الاسدي الحلي. (١٤١١). ايضاح
الاشتباه. ايران: مؤسسة النشر الاسلامي.
الهندي، ب. (١٤٠٥). كشف اللثام. قم ايران:
منشورات السيد المرعشي النجفي-٧١
بصمه جي، س. (٢٠٠٩). معجم مصطلحات
الفاظ الفقه الاسلامي. سوريا دمشق: صفحات
للدراسات والنشر-٧٢
٧٣-تقي الطباطبائي القمي. (١٤٢٦). مباني
منهاج الصالحين. ايران: نهضت.
٧٤- جرجس جرجس. (١٩٩٦). معجم

- المصطلحات الفقهية والقانونية. الشركة العالمية للكتاب.
- ٧٥ -جمال الدين ابن منظور. (١٩٠٥). لسان العرب.
- ٧٦ -جواد التبريزي. (١٣٨٢). منهاج الصالحين المعاملات. دار الصديقة.
- ٧٧ -جواد التبريزي. (١٣٨٢). منهاج الصالحين المعاملات . قم ايران: المطبعة شريعت.
- ٧٩-حسن الصدر . (بلا تاريخ). تكملة امل الامل. لبنان: دار المؤرخ العربي.
- ٨٠ -حسن الصدر. (بلا تاريخ). تكملة امل الامل. لبنان: دار المؤرخ العربي. تاريخ الاسترداد ٣٤٥
- ٨١ -حسين عبد الله مرعي. (١٤١٣). القاموس الفقهي. بيروت لبنان: دار المجتبى.
- ٨٢ -حمدي عبد المنعم شلبي. (بلا تاريخ). دليل المسالك للمصطلحات والاسماء في فقه الامام مالك . المواضعة.
- ٨٣ -خالد رمضان حسن. (١٩٩٨). معجم اصول الفقه.
- ٨٤ -خير الدين الزركلي. (١٩٨٠). الاعلام. بيروت: دار العلم للملايين. doi: ٢
- دغيم, س. (٢٠٠١). موسوعة مصطلحات الامام فخر الدين الرازي. بيروت لبنان-٨٥
- سانو, ق. (١٤٢٧). معجم مصطلحات اصول الفقه عربي انكليزي . بيروت لبنان: دار الفكر-٨٦
- ٨٧ -سائر بصمه جي. (٢٠٠٩). معجم مصطلحات الفاظ الفقه الاسلامي . صفحات للدراسات . سرور, ا. (١٤٢٩). المعجم الشامل للمصطلحات العلمية والدينية. بيروت لبنان- ٨٨
- ٨٩ -صائب عبد الحميد. (٢٠٠٤). معجم مؤرخي الشيعة. ايران: دائرة معارف الفقه الاسلامي.
- التشريف بالمتن في التعريفات بالفتن المعروف الاملاحم والفتن. ايران: الناشر مؤسسة صاحب الامر.(١٤١٦). طاووس- ٩٠
- ٩١ -عبد الحسين محمد علي البقال الحلي. (١٤٠٤). مباديء الوصول الى علم الاصول. ايران: مكتبة الاعلام.
- ٩٢ -عبد السلام كاظم الجعفري. (١٤٢٨). هداية الطالب الى مصادر المكاسب . ايران: مركز فقه الائمة الاطهار ع المطبعة اعتماد.
- ٩٣ -عبد الله عيسى الغديري. (١٩٩٨). القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية. لبنان: دار الحجة البيضاء.
- ٩٤ -عبد الماجد الفوري. (٢٠٠٧). معجم المصطلحات الحديثية. دار ابن كثير.
- ٩٥ -عبد النبي الكاظمي . (١٤٢٥ هـ). تكملة الرجال. انوار الهدى.
- ٩٦ -علي ابن بابويه القمي. (١٤٠٦). فقه الرضا. قم ايران: مؤسسة ال البيت عليهم السلام.
- ٩٧ -علي اصفر البروجردي. (١٤١٠). طرائف امقال في معرفة الرجال. ايران: مكتبة المرعشي.
- ٩٨ -علي الحسيني السيستاني. (ج٢، ص ٦٩). منهاج الصالحين المعاملات .
- ٩٩-علي الحسيني السيستاني. (ج٢، ص ٥٣). منهاج الصالحين المعاملات.
- ١٠٠ -علي داود جابر. (٢٠٠٩). معجم اعلام جبل عامل من الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن التاسع الهجري. لبنان: دار المؤرخ العربي.
- ١٠١ -قدرت وجداني فخر. (١٣٨٣). الجواهر الفخرية في شرح الروضة البهية . ايران.
- ١٠٢ -قطب مصطفى سانو. (٢٠٠٦). معجم مصطلحات اصول الفقه. لبنان: دار الفكر.

- ١٠٣ - كمال الحيدري. (١٤٣٣). الفتاوى الفقهية . مؤسسة الثقليين.
- مجلة تراثنا. (١٤١٤). مؤسسة ال البيت عليهم السلام. قم ايران: مؤسسة ال البيت-١٠٤
- ١٠٥ - محسن الامين. (بلا تاريخ). اعيان الشيعة.
- ١٠٦ - محسن الامين. (بلا تاريخ). اعيان الشيعة.
- ١٠٧ - محسن الطباطبائي الحكيم. (١٩٨٠). منهاج الصالحين المعاملات. لبنان: دار التعارف.
- ١٠٨ - محمد اسحاق الفياض. (ج٢، ص ١٧٣). منهاج الصالحين العبادات المعاملات.
- ١٠٩ - محمد اسحاق الفياض. (ج٢، ص ١٥٩). منهاج الصالحين العبادات المعاملات . المطبعة امير.
- ١١٠ - محمد الحسيني الروحاني . (ج٢، ص٤٢). منهاج الصالحين .
- ١١١ - محمد الحسيني الروحاني. (ج٢، ص٥٤). منهاج الصالحين المعاملات.
- ١١٢ - محمد السنند. (ج٢، ص ٥٩). منهاج الصالحين العبادات.
- ١١٣ - محمد السنند. (ج٢، ص ٧٤). منهاج الصالحين العبادات.
- ١١٤ - محمد الصدر . (١٤٢٧). ما وراء الفقه. قم ايران: المطبعة قلم.
- ١١٥ - محمد الصدر. (١٤٣٢). منهاج الصالحين . بيروت لبنان: مكتبة البصائر.
- ١١٦ - محمد الصدر. (٢٠١١). منهاج الصالحين. لبنان: دار ومكتبة البصائر.
- ١١٧ - محمد بن الحسن الحر العاملي. (١٣٨٢). وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة. لبنان: مؤسسة ال البيت عليهم السلام.
- ١١٨ - محمد بن رافع السلامي. (١٩٨٦). الوفيات. احياء التراث العربي.
- ١١٩ - محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة. (ج٢، ص٧٥٥). سنن ابن ماجة. دار الفكر.
- ١٢٠ - محمد صادق الحسيني الروحاني. (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات.
- ١٢١ - محمد صادق الروحاني. (١٤٢٩). منهاج الصالحين المعاملات . منشورات الاجتهاد.
- ١٢٢ - محمد عميم البركيتي. (١٩٧١). التعريفات الفقهية. بيروت لبنان: دار الكتب العلمية.
- ١٢٣ - محمد قلنجي. (١٩٨٥). معجم لغة الفقهاء. دار النفائس.
- ١٢٤ - محمد هادي الحسيني الميلاني. (١٤٣٤). كتاب البيع. ايران: مركز الحقائق الاسلامية.
- ١٢٥ - محمود عبد المنعم. (بلا تاريخ). معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. دار الفضيلة.
- ١٢٦ - محمود الشاهرودي. (٢٠٠٤). المعجم الفقهي لكتب الشيخ الطوسي. ايران: مكتبة الاعلام الاسلامي.
- ١٢٧ - محمود الشاهرودي. (٢٠١١). منهاج الصالحين المعاملات. الناشر دفتر اية محمود الهاشمي .
- ١٢٨ - محمود الشاهرودي. (موسوعة الفقه الاسلامي).
- ١٢٩ - محمود الهاشمي. (٢٠١٣). موسوعة الفقه الاسلامي. المطبعة بهمن.
- ١٣٠ - محمود الهاشمي الشاهرودي. (١٤٣٢). منهاج الصالحين المعاملات. دفتر اية .
- ١٣١ - محمود الهاشمي الشاهرودي. (١٤٣٧). موسوعة الفقه الاسلامي المقارن.
- ١٣٢ - محمود عبد الرحمن عبد المنعم. (ج٢، ص١٣٩). معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. دار الفضيلة .
- ١٣٤ - مرتضى الانصاري. (١٤١٩). كتاب المكاسب

- نكونام-١٣٧
- ١٣٥- مهدي القزويني. (٢٠٠٥). المزار مدخل لتعيين قبول الانبياء والشهداء واولاد الائمة والعلماء. لبنان: دار الرافدين.
- ١٣٨- وهبة الزحيلي. (١٤١١). التفسير المنير في العقيدة والمنهج. بيروت لبنان: دار الفكر.
- ١٣٩- يحيى بن سعيد الحلي. (١٤٠٥). الجامع للشرايع. ايران: منشورات مؤسسة الاعلمي.
- ١٣٦- نزيه حماد. (١٤٢٩). معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. تحرير التحرير. المطبعة باقري .. (١٤٢٨).